جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالبة: ربيعة هبال

بعنوان:

القدرة التنبؤية للمعلومات المالية

دراسة تحليلية إنتقادية على ضوء النظام المحاسبي المالي والفقه المحاسبي الدولي

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ:2016/05/23م.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/محمد الأمين شربي.....(أستاذ جامعة ورقلة) رئيساً

الأستاذ/محمد العربي قزون.....(أستاذ محاضر""، جامعة ورقلة) مشرفاً ومقرراً

الأستاذ/عبدالقادر دشاش.....(أستاذ جامعة ورقلة) مناقشاً

السنة الجامعية 2016/2015

جامعة قاصدي مرباح ورقلة– الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالبة: ربيعة هبال

بعنوان:

القدرة التنبؤية للمعلومات المالية

دراسة تحليلية إنتقادية على ضوء النظام المحاسبي المالي والفقه المحاسبي الدولي

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ:2016/05/23م.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/محمد الأمين شربي.....(أستاذ جامعة ورقلة) رئيساً

الأستاذ/محمد العربي قزون.....(أستاذ محاضر""، جامعة ورقلة) مشرفاً ومقرراً

الأستاذ/عبدالقادر دشاش.....(أستاذ جامعة ورقلة) مناقشاً

السنة الجامعية 2016/2015

الإهداء

إلى من غمرتني دوما بحبها وحنانها و كان دعاؤها نورا يضيء كل شيء لي

.....والدتي الغالية حفظها الله

إلى من علمني حب العلم والعلماء ومن أفاض علي بعلمه وحنانه

.....والدي العزيز رحمه الله

إلى أحبتي في هذه الدنيا

.....أفراد عائلتي ، كل بإسمه حفظهم الله

وأخص بالذكر أخي الصغير زين الدين حفظه الله

إلى كل من علمني حرفا وعلى رأسهم أعضاء لجنة المناقشة، كل بإسمه

إلى الذين إلتقيت بهم في درب الحياة، وقضيت معهم أياما لا تنسى

وستبقى خالدة في ذاكرتي،

إلى جميع الزملاء في مختلف أطوار الدراسة، وإلى جميع الأصدقاء كل بإسمه

أهدي هذا العمل

ربيعة هبال

شكر وعرفان

الحمدلله ربي العالمين، الهادي إلى سبيل الرشاد الذي أمدني بالصبر والعزيمة ووفقني لإنجاز هذه المذكرة، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى أله وصحبه أجمعين، أما بعد...

أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير والعرفان الجميل إلى:

أستاذي الكريم قزون محمد العربي على تفضله الإشراف على هذا البحث،

وعلى التوجيهات، النصائح، والتعديلات وعلى التشجيع من أجل إتمامه.

كل أعضاء لجنة المناقشة، الذين تشرفت بالدراسة عندهم وسأنال شرف مناقشتهم لهذا العمل

فلهم مني كل الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم وإنتقاداتهم

التي ستنير مسارنا العلمي

كما لا أنسى كل الأصدقاء الأعزاء الذين شجعوني لإتمام هذا العمل

كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

الملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة مدى قدرة المعلومات المالية على التنبؤ على ضوء النظام المحاسبي المالي والفقه المحاسبي الدولي، وهذا ما دفعنا إلى الوقوف على مجموعة من النقاط المهمة التي أثرت على المعلومات المالية كوسيلة يعتمد عليها في إتخاذ القرارات المالية الناتجة عن تنبؤات مستقبلية ومدى إستفادة جميع الأطراف منها في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

-توفر النظام المحاسبي المالي على معلومات مالية ذات قدرة تنبؤية عالية.

-المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي تعبر عن الواقع الإقتصادي.

-يتوافق النظام المحاسبي المالي مع الفقه المحاسبي الدولي على خاصية القدرة التنبؤية بشكل عام.

الكلمات المفتاحية:معلومات المالية ، قدرة تنبؤية،نظام محاسبي مالي، فقه محاسبي دولي.

Summary:

The aim of the present study is to determine the ability of the financial data prediction in the light of the financial accounting system and the international financial jurisprudence. The topic is what really made us stand on a range of significant points that affected the financial data as a reliable instrument in making financial decisions that result from future predictions, and the extent from which all parties benefit in the light of the Algerian accounting environment.

The Results of the study are as follows:

- The provision of the financial accounting system on a high predictive ability of financial DATA.

- The Financial data that resulting from the Financial Accounting System is reflecting the economic reality.

- The Financial Accounting System goes hand in hand with the international accounting jurisprudence concerning the predictive ability in general.

Key words: FINANCIAL DATA, PREDICTIVE ABILITY, FINANCIAL ACCOUNTING SYSTEM, INTERNATIONAL ACCUNTING JURESPUDANCE.

- قائمة المحتويات .

الإهداء	**III**
الشكر	**IV**
الملخص	**V**
قائمة المحتويات	**VI**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الملاحق	**VIII**
المقدمة العامة	**ب**
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية للقدرة التنبؤية للمعلومات المالية.	
تمهيد الفصل	**7**
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة	**8**
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للقدرة التنبؤية للمعلومات المالية	**19**
خلاصة الفصل	**26**
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد الفصل	**28**
المبحث الأول: الطريقة و الأدوات	**29**
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج	**38**
خلاصة الفصل	**45**
الخاتمة العامة	**47**
المراجع	**51**
الملاحق	**55**
الفهرس	**69**

- قائمة الجـــداول -

الرقم	عنــوان الجــدول	الصفحة
01	مقياس ليكرت الثلاثي المعتمد في الدراسة	31
02	يوضح الأوزان المرجحة لمقياس ليكرت	31
03	معامل ألفا كرونباخ	33
04	يوضح عدد الإستمارات المستلمة والمقبولة	35
05	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية	36
06	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المستجوبين حول توفير النظام المحاسبي المالي لمعلومات مالية ذات قدرة تنبؤية عالية	38
07	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المستجوبين حول المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي تعبر عن الواقع الإقتصادي	39
08	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المستجوبين حول توافق النظام المحاسبي المالي والفقه المحاسبي الدولي في خاصية القدرة التنبؤية	40
09	يوضح نتيجة تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA)بين نظرة العاملين المستجوبين للقدرة التنبؤية للمعلومات المالية تبعا للمتغيرات المستقلة	41

- قائمة الملاحق-

الرقم	عنــوان االملحق	الصفحة
01	قائمة الإستقصاء	55
02	قائمة الأساتذة المحكمين للإستبيان	58
03	مخرجات التكرارات والنسب المئوية للبيانات الشخصية للمستجوبين وعبارات الإستبيان	58
04	يوضح المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية المتعلقة بالمحور الثاني	65
05	يوضح المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية المتعلقة بالمحور الثالث	65
06	يوضح المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية المتعلقة بالمحور الرابع	66
07	معلم إتساق ألفا كرونبخ	66
08	تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لأراء المستجوبين تبعا للمتغيرات الشخصية	67
09	يوضح نتائج إختبار(Test-t) للمحاور الثلاثة	68

المقدمة

توطئة:

يعتمد النظام المحاسبي بشكل رئيسي على ثقة الجمهور لنجاحه في تقديم خدماته لجميع الأطراف التي لديها مصلحة في مخرجات هذا النظام، وعلى الرغم من أن هناك العديد من أوجه التضارب بين مصالح الأطراف المختلفة كان لابد من أن الأخذ بعين الاعتبار المصالح المتنوعة لتلك الأطراف التي تستخدم المعلومات المالية لاتخاذ مختلف القرارات المالية المناسبة .

وعليه فإن من أولويات الإصلاح المحاسبي في الجزائر هو تلبية حاجيات مستخدمي القوائم المالية حيث سعت إلى ذلك من خلال إعادة هيكلة النظام المحاسبي وذلك من خلال تبني نظام محاسبي جديد وهو النظام المحاسبي المالي، كما أنها قامت بتسخير عنصر مساعد فعال كطرف محايد له دور في دعم وضمان فعالية مخرجات هذا النظام وذلك من خلال تبنيها لمعايير المحاسبة الدولية والتي استوحت منه النظام المحاسبي الجديد.

وباعتبار أن المحاسبة وسيلة وليست غاية فهي تقدم معلومات مالية تستخدمها الأطراف التي لها اهتمام بالكيان في اتخاذ قراراتها وهي من مخرجات النظام المحاسبي ،وحتى تكون هذه المعلومات مفيدة لمستخدميها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية والمالية يجب أن تتصف بمجموعة من الخصائص الأساسية: (القابلية للفهم، الملائمة، الموثوقية، والقابلية للمقارنة).

إذ أن قدرة المعلومات المالية على التنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة لا تتحقق إلا بتجسيد هذه الخصائص في المعلومات والتي تنقلها الكشوف المالية، ولأهمية الموضوع قمنا بطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن تقديم معلومات مالية ذات قدرة تنبؤية عالية في ظل النظام المحاسبي المالي والفقه المحاسبي الدولي؟

وبناءا على الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ هل يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية ذات قدرة تنبؤية عالية ؟
- ❖ هل المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي تعبر عن الواقع الاقتصادي ؟
- ❖ هل يتوافق النظام المحاسبي المالي مع الفقه المحاسبي الدولي في خاصية القدرة التنبؤية؟

فرضيات البحث :

من أجل تفسير هذه الإشكالية يمكن وضع فرضيات على الشكل التالي:

- ❖ يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية ذات قدرة تنبؤية عالية؛
- ❖ المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي تعبر عن الواقع الاقتصادي؛
- ❖ يتوافق النظام المحاسبي المالي مع الفقه المحاسبي الدولي في خاصية القدرة التنبؤية .

أهداف الدراسة:

-نسعى من خلال هذه الدراسة إلى توضيح ومعرفة مدى قدرة المعلومات المالية على التنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة في المستقبل؛

-كذا معرفة مدى أهمية الإعتماد على المعلومات المالية؛

-وإن أهمية الدراسة تساعد على إتخاذ قرارات صائبة وكذا من أجل أخذ الحيطة والحذر لما هو متوقع في المستقبل.

مبررات اختيار الموضوع:

إن إختيار هذا الموضوع كان بالصدفة ولدوافع ذاتية(شخصية) وأخرى موضوعية:

أ.الدوافع الشخصية:

- الميل للبحث في موضوع المعلومات المالية.

ب.الدوافع الموضوعية:

- لإرتباط الموضوع بتخصص الطالبة.

المنهج المتبع :

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وللإجابة عن الإشكالية المطروحة وإختبار الفرضيات نعتمد في الجزء النظري على المنهج الوصفي المناسب لذلك، من خلال طرح الموضوع من الجانب العلمي .

في الجانب التطبيقي تعتمد الدراسة على أداة الاستبيان الموجه للمكلفين بالدراسات لدى البنك ومدراء الإدارة والمالية وكذا الأكاديميين و الأكاديميين المتخصصين. لتقصي آرائهم فيما يتعلق بجوانب الدراسة ويتم اختبار الفرضيات من خلال برنامج المعالجة الإحصائية(SPSS(19 .

هيكل الدراسة :

بغرض دراسة هذا الموضوع يتم تقسيمه إلى فصلين نظري وتطبيقي بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة التي تتضمن العناصر المتفق عليها منهجيا .

الفصل الأول: متعلق بالأدبيات النظرية و التطبيقية لموضوع الدراسة ، يتناول المبحث الأول فيه الإطار المفاهيمي للمعلومات المالية وكذا خصائص المعلومة المالية والقوائم المالية معا على ضوء النظام المحاسبي المالي، حيث تم التطرق فيه إلى تعريف المعلومات المالية وخصائصها، بالإضافة إلى الإطار النظري للفقه المحاسبي الدولي. أما المبحث الثاني يتطرق فيه إلى الدراسات السابقة في الموضوع.

الفصل الثاني: يتعلق بالدراسة الميدانية من خلال تحليل نتائج الإستبيان الموجه لعينة الدراسة من أجل استقصاء آرائهم في الموضوع وتحليلها وتقييم مدى استيعابهم للمشكل المطروح في الدراسة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية

للقدرة التنبؤية للمعلومات المالية

تمهيد:

لقد أدى البعد الدولي إلى إتساع الفرص التمويلية والإستثمارية على المستوى المحلي والدولي لأنشطة المؤسسات، ولكن التمتع بهذه الفرص يتطلب إستيفاء مجموعة من الضوابط في أسس وشكل ومحتوى القوائم المالية المفصح عنها من طرف هذه المؤسسات، حيث كان لهذه الأحداث تأثير على الجانب العملي لها، لا سيما فيما يخص أساليب وكيفيات إيصال مخرجات النظام المحاسبي إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم، وذلك من خلال إيجاد ممارسات محاسبية تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية لتوحيد اللغة المحاسبية، وإعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية، باتسام المعلومات التي توفرها هذه الأخيرة بقدر من المصداقية ليكون بالإمكان الوثوق بها والاعتماد عليها في عملية التنبؤ بالمستقبل.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الجوانب النظرية لموضوع دراستنا وذلك بمعرفة المعلومات المالية وخصائصها وكذا الإطار النظري للفقه المحاسبي الدولي، وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول:الأدبيات النظرية للدراسة

المبحث الثاني:الأدبيات التطبيقية للقدرة التنبؤية للمعلومات المالية

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة

تلعب المعلومات المالية دورا مهما في العديد من المجالات وذلك لما تملكه من أهمية في إتخاذ مختلف القرارات بالنسبة للعديد من الأطراف ،وعليه من الضروري مراعاة جميع المراحل التي تمر بها هذه المعلومات، وتشمل المعلومات المالية كافة المعلومات الكمية وغيرالكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية في المؤسسة والتي تتم معالجتها بواسطة نظام المعلومات المحاسبي ومن ثم الإفصاح عنها في التقارير المالية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمعلومات المالية

سنتعرف في هذا المبحث على المعلومات المالية وخصائصها بالنسبة للنظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى الإطار النظري للفقه المحاسبي الدولي.

الفرع الأول: تعريف المعلومات المالية

هناك عدة تعريفات للمعلومات المالية نذكر منها:

تعريف 1: "هي كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المالية في التقارير المالية المقدمة للجهات المحاسبية في خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا"[1]

تعريف 2: " كافة المعلومات الناتجة عن قيام المؤسسة بوظائفها المختلفة من شراء ، إنتاج ،تمويل وبيع سواء كانت وصفية أو كمية والتي ترد في القوائم المالية وملحقاتها"[2]

من خلال التعريفين نخلص إلى أن المعلومات المالية هي كافة المعلومات الكمية وغير الكمية والتي ترد في القوائم المالية الأساسية وملحقاتها والتي تهدف إلى وصف وتفصيل الأحداث الاقتصادية في المؤسسة وتحديد وضعيتها المالية ، لترشيد قرارات الأطراف المستخدمة لها.

وغالبا ما تكون المعلومات المالية المصدر الوحيد المتاح للمحلل الخارجي ،وهنا تبرز أهمية وجود معلومات تفصيلية تعكس الواقع المالي للمؤسسة.

---

[1]- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1991، ص144.

[2]- ناصر علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص24.

فنعتبر المعلومات المالية المادة الخام للمستثمرين (وغيرها من العوامل الإقتصادية من المقرضين والزبائن والموردين، والموظفين والحكومة ...) لاتخاذ قراراتهم.[1]

يهدف مستعملي المعلومات المالية إلى وضع تشخيص لوضعية المؤسسة ، والوسيلة المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة والتي يجب أن تكون ملائمة وموثوقة ومصدر شفافية حتى يتم إستخدامها في إتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة لهذا تولي المؤسسات إهتماما خاصا لإعداد وعرض هذه القوائم والمتمثلة أساسا في[2] :

- الميزانية؛
- جدول حسابات النتائج؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
-جدول تغير الأموال الخاصة؛
- الجداول الملحقة .

إن التقارير المالية هي مجموعة من الأوعية المالية التي تصب فيها المعلومات وفقا لأشكال مختلفة يحددها الهدف منها، يقوم هذا المفهوم على أساس القاضي بأن كل الأطراف الداخلية والخارجية عن المؤسسة ذات الإهتمام بنشاطاتها التجارية و الأفاق المستقبلية لها يجب أن تجد حاجاتها من المعلومات متضمنة في التقارير المالية ، ويشترط في التقارير المالية توفر الخصائص التالية :

-أن تكون التقارير المالية ، ذات مدلول بخصوص كل الجوانب التي يراد قياسها ودراستها للخروج بإستنتاجات واقعية ، وكل وضع غير ذلك سيؤدي إلى نتائج مضللة؛
-أن تكون التقارير المالية سهلة الفهم والاستعمال؛
-يشترط في التقارير المالية الدقة في المعلومات ، فالتنبؤ بالمستقبل يتوقف إلى حد كبير على درجة الدقة التي تتصف بها التقارير المالية؛
-التوقيت المناسب لأن أي تأخر قد ينقص من قيمة التقارير المالية.

[1]- http://fr.wikipedia.org/wik/information.le 10/02/2016 a 13:00 h.

[2]- Paul Amadien. Véronique Bessière. Analyse de l'information Financière: Diaymostic, Evaluation, Prévision et risque, Edition Economica, 2007, P10.

والهدف الرئيسي للتقارير المالية هو توفير المعلومات اللازمة لتغطية إحتياجات كل الأطراف المستخدمة لها ،هذه المعلومات قد تكون تقديرات مالية وإقتصادية متعلقة بالمؤسسة، وكفاءة التشغيل لديها ، أي أنها تقدم ترجمة مالية للعمليات المتعلقة بالموارد المتوفرة والإستخدامات.

الفرع الثاني: خصائص المعلومات المالية

هناك عدة خصائص للمعلومات المالية نذكر منها مايلي:

1-القابلية للفهم:Understandability

وهي خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها بمعنى البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة و واضحة وخالية من التعقيد.[1]

تقضي هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية المتوفرة قابلة للفهم المباشر من مستخدميها، لذا يفترض أن يتوفر مستخدمي المعلومات المالية على درجة من المعرفة والوعي تمكنهم من فهم هذه المعلومات وتقييم مستوى منفعتها.

2-الملائمة:Relevance

حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار، وبالتالي تؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين وتحدث فرق في تلك القرارات بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة، ومن المعلوم أن هناك تداخل بين الخاصيتين التنبؤية والإسترجاعية، فمثلا المعلومات المعروضة عن الوضع الحالي تمكن مستخدم المعلومات المالية من الإسترجاع أو تقييم التوقعات السابقة، وكذلك التنبؤ بالمستقبل.

وعليه سنقوم بإدراج جملة من التعاريف ثم نحاول تحليلها، وذلك فيمايلي:

يعرف**K. Most** خاصية الملائمة بأنها: "قدرة المعلومات على إحداث إختلاف في القرار سواء بالمساعدة على تكوين التنبؤات أو تأكيد التوقعات السابقة"[2]

[1]- وليد ناجي الحيالي، النظرية المحاسبية، من منشورات الأكاديمية العربية بالدنمارك، الجزء الأول،2007 ، ص84.

[2]- Kenneth s. Most, Accounting theory, 2 nd Ed,Grid Publishing, Inc. 1982, P20.

أما **عباس الشيرازي**[1]: "يرى أن المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في إتجاه القرار، وبالتطبيق على التقارير المالية يكون ذلك عن طريق مساعدة مستخدمي هذه التقارير على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرةأو المستقبلية"

وفي تعريف لـ **وليد ناجي الحيالي**[2]: " يقصد بالملائمة مدى مطابقة المعلومات المتوفرة لإحتياجات متخذ القرار وذلك لأن المعلومات التي يحتاج إليها متخذ القرار في وقت من الأوقات قد لا تكون ملائمة في وقت أخر، وتشير هذه الخاصية إلى المنفعة النسبية للبيانات التي تتولد عن نظام المعلومات، بما فيها نظام المعلومات المحاسبي.

وتعني هذه الخاصية أن ترتبط المعلومات بالعمل أو الإستخدام الذي أعدت من أجله، أو يرتبط بالنتيجة المرغوب في تحقيقها، ويستلزم ذلك أن تكون للمعلومات القدرة التأثيرية على العمل المرغوب،ولضمان ذلك ينبغي أن تكون المعلومات المتاحة في الشكل الملائم والوقت المناسب، و لأن هناك درجات مختلفة من المنفعة فهناك أيضا درجات مختلفة لملائمة المعلومات للأغراض المتحددة، ودور المحاسبة في هذا الصدر هو توفير المعلومات الأكثر ملائمة للإستخدام المعين، مع أنها قد تكون أقل ملائمة للإستخدام الأخر.

المعلومات الملائمة تساعد متخذي القرارات على التنبؤ بالأحداث المتوقعة في المستقبل أو تساعد على تأكيد أو تصحيح التنبؤات السابقة، فعلى سبيل المثال تصدر الشركات تقارير مالية ربع سنوية عن نتيجة العمليات والمركز المالي، وتوفر هذه التقارير معلومات ملائمة لأنها توفر أساس جيد يمكن الإعتماد عليه في التنبؤ بالدخل السنوي المتوقع، وهي في الوقت نفسه تساعد على تقييم إنجاز الوحدة الإقتصادية عن فترة ماضية، ومن البديهي أن عرض مثل هذه التقارير بعد إنتهاء السنة المالية يفقدها المنفعة بالنسبة لمتخذي القرارات[3].

وللملائمة خصائص فرعية وهي كالتالي:

أولا: التوقيت الزمني المناسب[4]:

"يقصد بخاصية التوقيت الملائم أو التزامن توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية إتخاذ القرارات، فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها، فلن يكون لها تأثير

[1]- عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق،ص199.

[2]- وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق،ص84

[3]- محمد سمير الصبان وآخرون، دراسات في المحاسبة المالية المتوسطة، دار الجامعة،31 شارع زكرياء، غنيم تاينس سابقا، مصر، الطبعة الأولى، 2001، ص18.

[4]- رضوان حلوى حنان، النموذج المحاسبي المعاصر:من المبادئ إلى المعايير–دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2006، ص201.

على القرار، إذ أن عملية إتخاذ القرار محددة دائما بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت الملائم مع إختلاف طبيعة القرار، فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات الملائمة"

-ضرورة ربط مدى ملائمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصالها له، ذلك لأن إيصال المعلومة لمتخذ القرار في الوقت غير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار"[1].

ثانيا:القيمة التنبؤية:

أي أن تكون للمعلومات المالية إمكانية تحقيق إستفادة منها في إتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية.

-حيث تعد مقدرة المعلومات المالية في تحسين مقدرة القرار على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي والحاضر أحد الخصائص الفرعية للمعلومات "الملائمة".فالمعلومات الملائمة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، كما أن معرفة نتائج الأحداث الماضية دون الإهتمام بالمستقبل يعتبر عملا غير هادف.[2]

يعرف الشيرازي:[3]" لكي يكون للمعلومات تأثير على عملية إتخاذ القرار يجب أن تؤدي هذه المعلومات إلى تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل"

تعريف محمد مطر وموسى السويطي[4]:" يقصد بالقيمة التنبؤية قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمؤسسة أو بقوتها الإيرادية".

وللإستفادة من مفهوم القدرة على التنبؤ فقد أوضحت الجمعية الأمريكية للمحاسبة أربع طرق تمكن من ذلك وهي[5]:

-الطريقة المباشرة:تزويد الإدارة بمختلف التنبؤات، مثلا حول التدفقات النقدية المتوقعة دون الرجوع إلى بيانات الماضي، ويحد تطبيق هذه الطريقة سوء الإستخدام المحتمل والإلتزامات الناتجة عن توقعات غير دقيقة.

---

[1]- محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، في مجالات:القياس، العرض والإفصاح، دار وائل للنشر ،الطبعة الثانية، 2008، ص333.

[2]- ناصر محمد المجهلي، مرجع سابق، ص48.

[3]- عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص200.

[4]- محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق، ص333.

[5]- رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص203.

–الطريقة غير المباشرة:وتقضي بتقديم بيانات عن أحداث ماضية لتمكين المستخدمين من التنبؤ، وتفترض هذه الطريقة وجود علاقة إرتباط قوية بين أحداث الماضي وأحداث المستقبل، وهذا وضع قد يكون غير مبرر.

–طريقة إعتماد مؤشرات مرشدة:من خلال توفير بيانات تكون تحركاتها وتغيراتها مؤشرا سابقا لحدوث تحركات وتغيرات في احداث التنبؤ بها.

–طريقة المعلومات المعززة:من خلال توفير معلومات مالية تستخدم في التنبؤ في بيانات أخرى، وتفترض هذه الطريقة وجود علاقة إرتباط بين البيانات المالية والبيانات الأخرى.

ومن خلال ما سبق ندرك مدى أهمية توفر هذه الخاصية في المعلومات المالية وهذا لتمكين المستخدمين من التنبؤ بمختلف الأحداث والنتائج، وربط الحاضر بالمستقبل.

ثالثا: القدرة الإسترجاعية:

أي أن تكون للمعلومات المالية إمكانية الإستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الإستخدام أو عدم الكفاية .. إلخ، وفيمايلي بعض الأراء الواردة حول هذه الخاصية:

تعريف الشيرازي[1]:" لا تقل هذه الخاصية أهمية عن خاصية القدرة على التنبؤ، ويقصد بها مساعدة مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بينت على هذه المعلومات"

تعريف وصفي عبد الفتاح[2]:" يجب أن تنطوي المعلومة على قيمة تقييمية وذلك من خلال تصحيح التوقعات السابقة لمتخذي القرارات، ومن ثم يكون هناك إتساقا بين محتوى المعلومة التي أستخدمت في التنبؤ ومحتوى المعلومة التي أستخدمت في التقييم"

3–القابلية للمقارنة:Comparability

تعد هذه الخاصية على قدر كبير من الأهمية وبدونها لا يمكن متابعة وتقييم أداء المؤسسة عبر الزمن وكذا المقارنة بين مختلف الوضعيات المالية للمؤسسات.

[1]- عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص200.

[2]- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2004، ص273.

ولكي تتحقق هذه الخاصية في المعلومات لابد من توفر عنصرين أساسيين هم[1]:

***عنصر التوحيد**:ويقضي بتوحيد الأساليب والطرق المتبعة في إعدادها وذلك سواء في مجالات القياس أو مجالات الإفصاح.

***عنصر الإتساق**:هو عنصر مكمل لعنصر التوحيد، ويقضي ضرورة توفر التماثل في إتباع الأسس والمبادئ نفسها على مدار الفترات المالية المتتالية وذلك في مجالات القياس والإفصاح لكي تكون المعلومات المالية المنشورة قابلة للمقارنة.

4-الموثوقية: (التمثيل الصادق) Faithful représentation

ويقصد بهذه الخاصية ثقة المستخدم بالمعلومات المالية المتوفرة ومدى إمكانية خلق حالة الإطمئنان لديه لكي يعتمد عليها في إتخاذ قراراته المختلفة، وتشكل هذه الخاصية مع خاصية الملائمة المعيار المناسب الذي يحدد قيمة المنفعة التي يمكن جنيها من المعلومات المالية.

المطلب الثاني: المعلومات المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: تعريف المعلومة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى إنتاج وتقديم معلومات مالية تعبر بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا من خلال تشريع العديد من المبادئ والطرق المعمول بها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والتي توفر معلومات مالية عالية الجودة تستجيب لإحتياجات مختلف الأطراف المستخدمة لها.

-حيث عرفت المادة 03 من القانون 11-07 النظام المحاسبي المالي على أنه "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها ،وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ،ونجاعته، و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[2].

[1]- محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق، ص334.

[2]- المادة 03 من قانون رقم 07-11 النظام المحاسبي المالي

من خلال تعريف المادة القانونية للنظام المحاسبي المالي نلاحظ مايلي:

-إدراج عبارة معلومة مالية بدل معلومة محاسبية مما يوحي بالتركيز على الجانب المالي ، من خلال تقديم قوائم مالية جاهزة للتحليل.

-هدف النظام المحاسبي المالي من خلال هذا التعريف هو تقديم قوائم مالية تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة ، مما يوحي بمراعاة إحتياجات مستخدمي المعلومة المالية.

الفرع الثاني: خصائص القوائم المالية والمعلومة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

*تحدد المادة 02 من المرسوم التنفيذي 08-156 طرق وإعداد وشكل وخصائص القوائم المالية التي يجب أن تتسم بها وذلك في نص المادة على أن الإطار التصوري للمحاسبة المالية المنصوص عليه في المادة 07 من القانون رقم 11-07،

"يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية، كالإتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية"[1].

*كما نص النظام المحاسبي المالي على الخصائص النوعية للمعلومة الواجب توفرها في القوائم المالية وهذا من خلال المادة 08 من المرسوم التنفيذي 08-156 والتي تنص "يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح"[2].

[1]- بدر الزمان خمقاني، رسالة ماجستير بعنوان "فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية"،قسم العلوم التجارية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012،ص48-49.

[2]- المادة 02 و08 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المنظم لكيفية تطبيق بعض المواد الواردة في القانون 07-11 من النظام المحاسبي المالي،ص11-12.

المطلب الثالث: الإطار النظري للفقه المحاسبي الدولي

الفرع الأول: الإطار العام للنظرية المحاسبية الحديثة[1]

إن انفتاح المحاسبة كعلم على فروع المعرفة الأخرى يشكل العامل الأهم في تطوير نظريتها للوصول إلى ما يعرف بالنظرية " المحاسبية الحديثة" "Modern AccountingTheory"

وقد أجمع الباحثون في دراستهم لمسار التطوير الحادث في النظرية المحاسبية على أن المحاسبة تأثرت بمجموعة من النظريات منها أربع نظريات رئيسية نوجزها فيمايلي:

أ-نظرية القرار "Decision theory":

هي نظرية تحاول أن تفسر كيف تصنع القرارات بالإضافة إلى محاولتها لإظهار كيفية صنع القرارات وهي ذات درجة كبيرة من الأهمية للمحاسبة وفهم غرضها يعني توفير المعلومات لصنع القرار،وإن صنع القرار هو تسلسل منطقي للأحداث التي يمكن تحليلها في الخطوات التالية:

1-إدراك المشكلة أو الحاجة إلى قرار؛
2-تحديد الحلول البديلة للمشكلة؛
3-جمع كل المعلومات المتعلقة بتلك الحلول البديلة؛
4-تقييم أو تصنيف المعلومات؛
5-تقرير الحل البديل الأفضل؛
6-المصادقة على القرار بواسطة التغذية العكسية للمعلومات النظرية والمحاسبية ،وتظهر علاقة نظرية القرار بالمحاسبة في المجالات التالية:

1-يوفر المحاسب مواد المعلومات لصانعي القرارات؛
2-النظام المحاسبي نظام معلومات ويمكن أن يبرمج عملية قرار وعملية الجرد وغيرها وهي عبارة عن أنظمة معلومات؛
3-يمكن للمحاسب أن يستخدم نموذج القرار أو صنع القرار عندما يكون له صلاحية اتخاذه؛
4-للمعلومات قيمة ويمكن للمحاسب أن يقيم تأثير التغير الحادث في المعلومات التي يزود بها المستخدم.

[1]- وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق،ص49.

ب–نظرية القياس "Measurement Theory":

تعتبر هذه النظرية ذات أهمية كبيرة للمحاسب لأنها تعالج مشكلة تقييم وتمثيل البيانات حتى تتبين أهميتها بصورة صحيحة ،لقد عرف القياس"بأنه قرن الأعداد بالأشياء والأحداث حسب القواعد المحددة الواجب قياسها،والمقياس الذي يجب إستعماله وكذلك وحدة القياس"،بحيث أن الهدف الأساسي للمحاسبة هو توفير معلومات لصنع القرار،لذا فإن طبيعة القرار تقرر أية أحداث يجب أن تقاس.وحيث أن معيار القياس هو الوحدة النقدية ،ولأن كل دولة تقيس بشكل مختلف عن الدول الأخرى،لذا فإن القياسات يعبر عنها عادة بوحدة نقدية تناسب أغراض القرار، كما يفترض بهذه الوحدة أيضا أن تكون ثابتة القيمة على مدار الفترات الزمنية المتتالية كي تجعل البيانات المحاسبية قابلة للمقارنة[1].

وعموما يتطلب متخذ القرار توفر سمتين رئيسيتين في القياسات هما:

–أن تكون القياسات ملائمة ومفيدة؛
–أن تصلح أساسا لعملية التنبؤ.

ج–نظرية المعلومات "Information Theory":

تعالج هذه النظرية مسألة الكفاءة في إستخدام المعلومة وذلك عن طريق المقابلة بين تكلفة إنتاج المعلومة والعائد أو الفائدة المحققة من إستخدامها في صنع القرار،وتنبع أهمية دور المحاسب في زيادة كفاءة الإنتفاع من المعلومات وذلك من خلال السعي نحو تخفيض تكلفة المعلومة في إطار مفهوم الجدوى الإقتصادية الساعي لتعظيم المحتوى الإعلامي للتقرير المالي.

د–نظرية الاتصال "Communication Theory":

تدرس هذه النظرية العلاقة بين طرفي الاتصال أي المرسل والمستقبل.وقد أكدت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (A.A.A) عام 1966 م على أهمية هذه النظرية عندما أبرزت بأن أغلب مشاكل المحاسبة تكمن في عملية الاتصال.

وتهدف نظرية الإتصال إلى توظيف البيانات والمعلومات بأفضل صورة ممكنة لصالح مستخدم المعلومات،ومن بين المستخدمين كافة الفئات التي تتخد القوائم المالية أساسا لإتخاذ القرارات،

[1]- وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق،ص50.

سواء كانو ذوي مصالح مباشرة كالملاك والدائنين والموردين والإدارة، أو ذوي مصالح غير مباشرة كالمحللين أو المسيرين الماليين والبورصات والهيئات الحكومية المختلفة[1].

الفرع الثاني: معايير المحاسبة الدولية

إن المعايير المحاسبية تمثل مجموعة من القواعد توضع من طرف مجموعة من المهنيين والأكاديميين الأكفاء الذين ينتمون لبلد معين بناءا على خبرتهم وإحتياجات بيئتهم. وبما أن هذه الخبرة وهذه الاحتياجات تختلف من دولة إلى أخرى يمكن القول أن المعايير المحاسبية تحظى بالقبول في دولة أو مجموعة دول دون أخرى، في هذا الصدد يرى Horngre بأن وضع المعايير هو نتاج عملية سياسية أكثر منها فنية لأن وضع المعايير قرار اجتماعي والمعايير تضع قيودا على سلوك الناس، ويجب أن تقبل من الأطراف المتأثرة به[2]، ولا يتحقق هذا القبول إلا إذا كانت هذه المعايير متوافقة مع مقومات المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية.

كما يرى الشيرازي أن المعايير لا تتصف بالثبات أو العمومية نظرا لتأثرها بالظروف البيئية التي تختلف من وقت لأخر لذلك فإن بناء المعايير المحاسبية تعد عملية مستمرة ولا يمكن التوصل إلى معايير دولية قابلة للتطبيق في كافة النظم الاجتماعية والسياسية[3]. ويربط Belkaoui المعايير المحاسبية بأهداف القوائم المالية التي تتغير من بلد لأخر ومن وقت لأخر بقوله: "أن المعايير المحاسبية هي عبارة عن قواعد قرار عامة تشتق من الأهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة والتي توجه تطور الأساليب المحاسبية"[4].

وعليه فإن المعايير المحاسبية هي قواعد محاسبية يتم الإتفاق عليها من قبل المحاسبين في مجتمع معين كمرشد أساسي لتحقيق التجانس في قياس العمليات والأحداث التي تؤثر على القوائم المالية، كما أنها تتأثر بالعوامل البئية السائدة في كل دولة، لذلك فهي تتميز بالمرونة وقابلية التعديل والتغيير إستنادا إلى التغير في هذه العوامل.

---

[1]- وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق،ص51.

[2]- عبد الناصر نور،طلال الجحاوي،المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية،متطلبات التوافق والتطبيق، جامعة الإسراء،عمان،2003،ص4.

[3]-- تيقاوي العربي، النظام المحاسبي الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق في البيئة الجزائرية، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة معايير محاسبة الدولية ومعايير المراجعة الدولية: التحدي، جامعة سعد دحلب، ا لبليدة، يومي 13و14 ديسمبر 2011،ص7.

[4]- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص59.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للقدرة التنبؤية للمعلومات المالية

تم التطرق في هذا المبحث إلى عرض الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية وكذا ماميز دراستنا عن الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة للموضوع

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية

1-دراسة خمقاني بدر الزمان "فعالية النظام المحاسبي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية" 2012[1]:

تدور إشكالية هذه الدراسة حول مدى قدرة النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية عالية الجودة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية ،وهذا من خلال توفيره للإجراءات المحققة للخصائص النوعية لهذه المعلومات وتم هذا وفق الأسلوبين التاليين :

الأسلوب الأول: الإستقصاء بتصميم إستمارة إستبيان موجهة إلى عينة من أكاديميي ومهنيي الحقل المحاسبي في الجزائر بهدف أخذ أرائهم حول مدى كفاية وملائمة الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي لإنتاج معلومات مالية عالية الجودة ،حيث بلغ عدد الإستمارات الموزعة 54 إستمارة ، منها 31 إستمارة موجهة لفئة الأكاديميين، في حين كان عددالإستمارات الموجهة لفئة المهنيين 23 استمارة ،ولقد تم استخدام اختبار**Levene** للتجانس لمعرفة مدى تجانس فئتي الدراسة ،ومن أجل التحقق تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام **(T-test)**عند مستوى دلالة5%.

الأسلوب الثاني: دراسة حالة عينة من الشركات البترولية ، وذلك من خلال تقييم نظام معلوماتها المحاسبي ومدى إلتزامه بقواعد ونصوص النظام المحاسبي المالي ، بحيث شملت الدراسة أربعة شركات هي: . ENTP، ENSP، ENAFOR، NAFETALسنة 2010

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

[1]- **خمقاني بدر الزمان، فعالية النظام المحاسبي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية جامعة ورقلة 2012.

-إجماع مهنيي وأكاديميي الحقل المحاسبي في الجزائر على ملائمة الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي لإنتاج معلومات مالية عالية الجودة،

-تباين وعدم قدرة نظام المعلومات المحاسبي للشركات البترولية على الإلتزام بقواعد الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي ، وكذا عدم قدرته على توفير الإجراءات المحققة للخصائص النوعية . في ظل هذه النتائج ، كانت توصية الدراسة متعلقة بضرورة الإسراع في تحسين متغيرات البيئة المحاسبية في الجزائر وعلى رأسها المؤسسات وذلك لإستغلال أهم التحسينات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي لخدمة مختلف الأطراف ذات الصلة.

2-دراسة عزو خليف عزيز"المحتوى الإعلامي للقوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية،دراسة مقارنة مع النظام المحاسبي الموحد"،2006:[1]

تدور إشكالية هذه الدراسة حول مدى تمتع المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للنظام المحاسبي الموحد بخصائص جودة المعلومات، ولمعالجة هذه الإشكالية قام الطالب بتقسيم دراسته إلى مقدمة ،ثلاثة فصول وخاتمة، إستعرض من خلال مقدمته العناصر المنهجية لهذه الدراسة بما فيها جملة من الدراسات السابقة، أما الفصل الأول فتناول فيه المحتوى الإعلامي للقوائم المالية وتأثيره على عملية إتخاذ القرارات ،وهذا من خلال عرض القوائم المالية الأساسية وملحقاتها، وكذا عملية دمج المعلومات فيها وما قد تفقده من قيمتها، أما الفصل الثاني فتناول فيه الطالب مختلف أليات تطوير المحتوى الإعلامي للقوائم المالية (بدائل القياس المحاسبي، السوق المالي، تكنولوجيا المعلومات والإتصال المتبعة في إعداد القوائم المالية)، أما الفصل الثالث فتناول فيه كيفية إعداد القوائم المالية وفقا لنظام محاسبي موحد وتأثيرها على قيمة المعلومات، وهذا من خلال تصميم إستمارة إستبيان موجهة للأطراف المسؤولة على إعداد هذه القوائم المالية (موظفي مكاتب الإستشارة الماليةو مراجعي الحسابات.

توصل الباحث من خلال دراسته إلى جملة من النتائج، نبرز أهمها فيمايلي:

-تعتبر المعلومات المحاسبية مهمة في إتخاذ القرار من وجهة نظر الفئات المكونة لعينة الدراسة؛
-تشكل القوائم المالية أداة مهمة ومصدر أساسي من مصادر المعلومات المحاسبية؛
-وجود قصور في مقدرة القوائم المالية وفقا لنظام المحاسبي الموحد على إظهار حقيقة الوضع المالي للمؤسسات؛
-قدرة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على تلبية حاجيات مستخدميها.

أما أهم توصيات الدراسة فكانت:

[1]- **عزو خليف عزيز، المحتوى الإعلامي للقوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، دراسة مقارنة مع النظام المحاسبي الموحد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2006.**

-وضع معايير محاسبية محلية تنسجم مع المعايير المحاسبية الدولية أو مستوحاة منها مع مراعاة الواقع السوري؛
-العمل على تطوير الكوادر المهنية وتنمية قدراتها لتكون مؤهلة لوضع معايير المحاسبة الدولية حيز التطبيق؛
-الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات والإتصال، سواء من ناحية تحقيق جودة المعلومات المحاسبية أو خفض تكاليف إعداد القوائم المالية.

3-دراسة عبد القادر دشاش"أثر المعلومات المالية على ترشيد القرارات الإستثمارية،دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية"،2012-2013[1]:

تدور إشكالية هذه الدراسة حول مدى تأثير المعلومات المالية على ترشيد قرارات المستثمرين بسوق الكويت للأوراق المالية.

ومن أجل الإلمام بالموضوع تم الإعتماد على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث مع الإعتماد على المنهج التحليلي في تفسير وتحليل وإستخلاص النتائج من تلك المعلومات وذلك في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي تم من خلال معالجة المعلومات المالية المأخوذة من القوائم المالية للشركات والمتداولة في السوق، وفي الأخير تم تحليل البيانات بإستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية.

خصلت هذه الدراسة إلى أن للمعلومات المالية تأثيرا كبيرا على القيمة السوقية لسعر السهم خاصة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية للشركة، مما يبين أن المعلومات المالية لها تأثير على قرارات المستثمر ويظهر ذلك من خلال وجود علاقة إرتباط قوية ذو دلالة إحصائية بمستوى دلالة أقل من 5% ،وكذلك أن المعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية تعد أكثر تأثيرا من المعلومات المالية المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية.

4-دراسة صديقي فؤاد"فعالية الإتصال المالي في النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر"،2009-2010[2]:

تدور إشكالية هذه الدراسة حول فعالية وظيفة الإتصال المالي في المؤسسات الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، وهذا البحث يهدف إلى دراسة الإتصال المالي في جانبه المتعلق بالنظام المحاسبي و المالي،

[1]-عبد القادر دشاش، أثر المعلومات المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية،دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012-2013.

[2]- صديقي فؤاد، فعالية الاتصال المالي في النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر"،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2009-2010.

وخصوصا ما يتعلق بأهمية الإفصاح ومدى ملائمة المعلومات المالية في توجيه قرارات أصحاب المصلحة في المؤسسة.

ومن أجل معالجة الموضوع تم القيام بدراسة وإستطلاع أراء أكبر عدد ممكن من الأكاديميين و المهنيين المتمثلين في أساتذة تعليم محاسبي جامعيين ومحافظي حسابات ومحاسبين معتمدين وموظفين لدى المؤسسات الإقتصادية في الجزائر، و خصوصا المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي في علاقته بالإتصال المالي للمؤسسات.

وقد أثبتت هذه الدراسة أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يزيد من فعالية الإتصال المالي في المؤسسات الجزائرية، لأن قواعد وممارسات النظام المحاسبي المالي تساعد على إنتاج معلومات مالية تمتاز بالجودة ومستوى عالي من الشفافية، وكذا أهمية التقييم المحاسبي بحيث يسمح بالتحديد الدقيق للوضعية المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى تفعيل سياسات الإفصاح المحاسبي من أجلضمان الإنصاف في تقديم المعلومات بين مختلف أصحاب المصلحة في المؤسسة.

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1-Ahmad N. Accounting Information Characteristics Gap : Evidence from Jordan, International Management Review, 2007:[1]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى وجود فجوة بين المدققين والمستثمرين فيما يتعلق بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولتحقيق هذا الهدف قسم الباحث دراسته إلى جزأين، جزء نظري تناول فيه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، أما الجزء الثاني فتناول فيه دراسة ميدانية من خلال تصميم إستمارة إستبيان موجهة لفئتي الدراسة، حيث تم توزيع 25 إستمارة على المستثمرين، و29 إستمارة على مدققي الحسابات، وتم إستخدام إختبارt-tastلدراسة مدى وجودفجوة بينهما، توصلت هذه الدراسة إلى وجود فجوة كبيرة بين المدققين والمستثمرين فيما يتعلق بالخصائص الفرعية للمعلومات المحاسبية، وأوصت هذه الدراسة بضرورة تقرب المدققين من سلوكات ورغبات المستثمرين الماليين، وهذا لتقليص الفجوة الممكن مواجهتها.

[1] - Ahmad N. Accounting Information Characteristics Gap : Evidence from Jordan, International Management Review, Volume. 3No. 2; 2007, pp26-32.

2-M.Dastgir ,H.Sajady, Evaluation of the Effectiveness of Accounting Information Systems, International Journal of Information Science , Technology ,2008:[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية نظام المعلومات المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة طهران، وهذا بالإعتماد على خمس متغيرات هي: مدى مساهمتها في إتخاذ القرارات من قبل المديرين، مدى مساهمتها في زيادة وتعزيز الرقابة الداخلية، مدى قدرتها على إنتاج تقارير مالية ذات جودة، ومدى مساهمتها في تحسين تدابير المعاملات المالية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بتصميم إستمارة إستبيان تم توجيهها للقائمين على شؤون نظم المعلومات المحاسبية للشركات المعنية، ثم تحليلها بالإختبارات الإحصائية المناسبة وتم الوصول إلى جملة من النتائج لهذه الدراسة أهمها:

-تساهم نظم المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في بورصة طهران في مساعدة المديرين الماليين على اتخاذ مختلف القرارات الصائبة؛

-توفر نظم المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في بورصة طهران تقارير مالية ذات جودة؛

-تساهم نظم المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في بورصة طهران في تعزيز الرقابة الداخلية في هذه الشركات؛

-تساهم نظم المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في بورصة طهران في تحسين تدابير المعاملات المالية المتعلقة بالبورصة.

3-Ana Lalevic Filipovic:" **Rivised Qualitativeof Financial Statements as Precondition forStrengthening Information Power On Capital Market" 2012**[2]:

تدور إشكالية هذه الدراسة حول دور الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية في تعزيز الخصائص النوعية للتقارير المالية، وذلك من خلال خصائص وطبيعة الأسواق الرأسمالية في دعم إحتياجات المتعاملين الإقتصاديين ومدى تأثر الأسواق الرأسمالية بالتغيرات الإقتصادية خصوصا الأزمة المالية الأخيرة التي أثرت في العديد من المجالات الإقتصادية، وقد إعتمدت هذه الدراسة على عينة من المراجعين المؤهلين والمحللين الماليين ومجموعة من أصحاب الأسهم والسماسرة.

[1] - M.Dastgir ,H.Sajady, Evaluation of the Effectiveness of Accounting Information Systems, International Journal of Information Science , Technology , Volume 6, Number 2 July, December, 2008,PP49-59.

[2]Ana Lalevic Filipovic :" Rivised Qualitative of Financial Statements as Precondition For Strenghtening Information Power On Capital Market" Faculity Of Economic, University Of Montenegro2012

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-ضرورة معالجة النقائص التي تم تحديدها في الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية خصوصا بعد الأزمة المالية.

-مراجعة الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية لأهداف التقارير المالية سيساهم في تغيير أهداف المتعاملين الاقتصاديين خاصة في الأسواق الرأسمالية للبورصة التي فيها دور كبير في توفير المعلومات المالية.

4- Pascal Dumontier et Randa Margraoui L'adoption des IFRS améliore-t-elle le contenu des chiffres comptables 2007[1]

من خلال هذه الدراسة قام الباحثين بتحليل القيمة الإعلامية المضافة للقوائم المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية ومن ثم تقييم مدى صحة قرار الإتحاد الأوروبي بفرض هذه المعايير على كل المؤسسات المسعرة في السوق المالي إبتداء من سنة 2005.وقد تمت هذه الدراسة إنطلاقا من عينة من المؤسسات الألمانية التي تبنت هذه المعايير بشكل مسبق بين سنتي 1999 و 2002.

توصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في هذه المؤسسات أدى إلى التخفيضمن عدم التماثل في المعلومات بين المستثمرين والمسيرين، وهذا الأثر يكون أكبر كلما كان إهتمام المستثمرين والمحللين الماليين أكبر بالمؤسسة.

كما أن المؤسسات الألمانية لم تستفد بشكل أني من المعايير المحاسبية الدولية بل كان ذلك تدريجيا نظرا لحاجة المستثمرين والمحللين الماليين للوقت لفهم المدى الإعلامي للمعايير المحاسبية الدولية.

[1] - Pascal Dumontier et Randa Margraoui L'adoption des IFRS améliore-t-elle le contenu des chiffres comptables 2007.

5-Joanne Horton, George Serafeim and Ioanna Serafeim Does Mandatory IFRS Adoption Improuve the Information Environnement (2010) : [1]

قامت هذه الدراسة بالملاحظة لمدى تأثير المعايير المحاسبية الدولية على المعلومات التي تنشرها المؤسسة من خلال التركيز على القدرة التنبؤية لهذه المعلومات وقابليتها للمقارنة. وقد توصلت إلى أن أخطاء التنبؤات المستقبلية قد إنخفضت في المؤسسات التي تبنت المعايير المحاسبية الدولية مقارنة بالمؤسسات التي لا تطابقها ، ويكون مدى هذا التأثير مرتبط بمدى إختلاف المعايير المحاسبية الدولية عن المعايير المحلية السابقة. كما خلصت إلى أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية قد جعلت المعلومات المالية أكثر قابلية للمقارنة.

المطلب الثاني: مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفرع الأول:من حيث إشكالية الدراسة

-هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة مدى قدرة المعلومات المالية على التنبؤ في ظل النظام المحاسبي المالي والفقه المحاسبي الدولي ، أما الدراسات السابقة تناولت متغيرات مختلفة نذكر منها:مدى قدرة النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية عالية الجودة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية، فعالية وظيفة الإتصال المالي في المؤسسات الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر... إلخ.

وبالتالي تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كونها ستعالج إشكالية تحوي علاقة الجزء من الكل وذلك بعيد عن ماتم التطرق إليه في الدراسات السابقة.

الفرع الثاني:من حيث عينة الدراسة

-تناولت الدراسة الحالية حوالي 80 عينة موزعة بين المكلفين بالدراسات ومدراء الإدارة والمالية وكذا الأكاديميين والأكاديميين المتخصصين، بينما الدراسات السابقة تناولت عينات تختلف عن هذه العينات من ناحية عدد العينات الموزعة والمدروسة.

وعليه فأن ما يميز دراستنا هو العينة التي سيتم تطبيق الدراسة عليها .

[1] **Joanne Horton, George Serafeim and Ioanna Serafeim Does Mandatory IFRS Adoption Improuve the Information Environnement (2010)**

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى معرفة المعلومات المالية وأهم خصائصها،وذكر موجز لخصائص القوائم المالية والتي لها أهمية بالغة في حياة وسوق الأموال،إضافة إلى ذلك أهم نظريات المحاسبة الحديثة والتي تحضى بإهتمام العديد نظرا للتطور التكنولوجي الذي يواكب عصرنا الحالي، نظرا لأهميتها البالغة وجب علينا التطرق لها وإبراز أهم الدراسات السابقة.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد إستيفائنا للجزء الأول من الدراسة والمتمثل في الجانب النظري، حيث تطرقنا فيه إلى الخلفية النظرية للدراسة،سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على عينة من المكلفين بالدراسات لدى البنك و مدراء الإدارة والمالية وكذا الأكاديميين والأكاديميين المتخصصيين، وهذا لتقصي وجهات نظرهم حول القدرة التنبؤية للمعلومات المالية في ظل كل من النظام المحاسبي المالي والفقه المحاسبي الدولي.

ولتحقيق هدف هذه الدراسة قمنا بتصميم إستمارة إستبيان تتضمن محاورها مدى توفير النظام المحاسبي المالي لمعلومات مالية ذات قدرة تنبؤية عالية و كذا أنها تعبر عن الواقع الإقتصادي ،بالإضافة إلى مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع الفقه المحاسبي الدولي في خاصية القدرة التنبؤية.

وفي خضم هذه المتغيرات، لجئنا إلى العديد من المصادر أهمها القوانين والتنظيمات المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي، وكذا أراء بعض الأساتذة المتخصصين في هذا المجال، ثم قمنا بمختلف الإجراءات المناسبة لإتمام الدراسة، ونتناول من خلال هذا الفصل المبحثين التاليين:

المبحث الأول : الطريقة والأدوات

المبحث الثاني:عرض ومناقشة النتائج

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

بهدف معرفة مدى قدرة المعلومات المالية على التنبؤ ، إعتمدنا في هذا الفصل على أسلوب التحري المباشر بإستخدام أداة الإستبيان والتي تعد من بين أهم الأدوات المتعلقة بالتقدير الشخصي للظواهر والأحداث،وهذا لمعرفة مدى تطابق وجهة نظر العينة المختارة من مجتمع الدراسة.

ومن خلال هذا المبحث سنقوم بعرض إستمارة الإستبيان التي تمثل قاعدة المعطيات التي تم الإعتماد عليها في الدراسة الإحصائية. وهذا بالتطرق إلى مراحل إعدادها ومختلف الظروف المحيطة بها والمنهجية المتبعة في هذه الدراسة.

المطلب الأول: مراحل إعداد الإستبيان

تمر إستمارة الإستبيان بالعديد من المراحل بدءا بتصميمها إلى غاية معالجتها. وفي هذا البند نحاول توضيح أهم المراحل التي مرت بها هذه الأداة، وذلك فيمايلي:

الفرع الأول:تصميم إستمارة الإستبيان

من خلال هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان تصميم أسئلة الإستمارة بصفة بسيطة، بحيث تكون سهلة وقابلة للفهم من قبل المستجوبين والذين من المفترض أن يكونوا على إطلاع واسع بموضوع الدراسة، بحيث تسمح لنا هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث، وقد إستعنا بالنصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي وكذا أراء بعض الأساتذة المتخصصين في هذا المجال لإعداد هذا الإستبيان[1]، وهذا للإحاطة بكل جوانب تصميم الإستبيان لرفع نسبة الإجابة والقبول لدى العينة المدروسة.

تمت طباعة الإستبيان على أوراق عادية، حيث تضمن ثمانية وعشرون سؤالا، تم صياغتها باللغة العربية،ولقد خضع هذا الإستبيان إلى عملية التحكيم من قبل أساتذة مختصين في عدة مجالات منها المحاسبة والجباية، وهذا بهدف التأكد من سلامة المحتوى المعلوماتي لإستمارة الإستبيان من حيث (دقة الأسئلة، وإبتعادها عن الغموض، تغطية الأسئلة لجميع محاور الدراسة، عدم حملها للتناقضات...).

وبعد الإنتهاء من عملية التحكيم، قمنا بوضعه في إختبار أولي قصد معرفة مدى إمكانية عمله بشكل ملائم، وإستخراج النقائص والسلبيات التي قد تشوبه، خاصة التكرار أو طول الأسئلة والغموض والتعقيد، التي قد تجعل من أفراد العينة يشعرون بالملل، مما يقودهم لعدم التعامل مع الإستبيان بشكل جدي.

[1]-توجد قائمة الأساتذة المحكمين للإستبيان في الملاحق،أنظرالملحق رقم 2

وبعد الأخذ بعين الإعتبار الملاحظات التي صدرت عن الأساتذة المحكمين، بالإضافة إلى ماتم إستنتاجه من نقائص من خلال الإختبار الأولي تم ضبط إستمارة الإستبيان وصياغتها بشكل نهائي[2].

الفرع الثاني: نشر ومعالجة إستمارة الإستبيان

أولا: نشر إستمارة الإستبيان

بهدف نشر وتوزيع أكبر قدر ممكن من إستمارات الإستبيان إعتمدنا على عدة طرق يمكن توضيحها فيمايلي:

-المقابلة الشخصية: وهذا من خلال التسليم المباشر للإستمارة إلى المستجوب ومحاولة شرح الهدف من توزيعها وإبعاد الغموض الذي قد يكتنفها، كما ألحينا على ضرورة ملء الإستمارة في أقل وقت ممكن.
-الإستعانة بالغير: وهذا من خلال تسليم عدد معين من الإستمارات إلى بعض الزملاء في جميع أنحاء الوطن.
-التسليم غير المباشر: وهذا من خلال إيداع إستمارة الإستبيان في العديد من المؤسسات والمكاتب المهنية.
-البريد الإلكتروني: وفقا لهذه الطريقة تم إرسال إستمارة الإستبيان بواسطة الحاسب الألي إلى البريد الإلكتروني لبعض المستجوبين، ومن ثم الإجابة عن محتواها ثم إعادة إرجاعها بنفس الطريقة إلى البريد الإلكتروني للمرسل (الطالب)[3].

ثانيا:معالجة إستمارة الإستبيان

قمنا خلال هذه المرحلة بفرز وتحليل الإجابات المتضمنة في الإستمارة قصد بناء قاعدة معطيات والتي تم إعدادها بالإعتماد

وهذا بعد إستبعاد الإستمارات الملغاة تم تفريغ الإجابات من الإستمارات المعتمدة في شكلExcel 2013 على برنامج

جدول مصفوفي يتضمن 23 عمودا و 67 سطرا، حيث تم تخصيص خانة لكل جواب في الإستمارة، وبهذا حصلنا على قاعدة معطيات للإستبيان تتكون من (23*67) والتي تساوي 1541 معطى.

تم تكميم هذه المعطيات بالإعتماد على الأسلوبين التاليين:

[2]- توجد إستمارة الإستبيان بشكلها النهائي في قائمة الملاحق،أنظرالملحق رقم1

[3] - rbrh92@gmail.com

-بالنسبة للأسئلة الخمسة الأولى على أساس عدد الخيارات، يرمز للخيار الأول بالعدد 1، والخيار الثاني بالعدد 2، والخيار الثالث بالعدد 3 ... إلخ.

-بالنسبة لباقي الأسئلة إعتمدنا على مقياس ليكرت الثلاثي،المبين في الجدول التالي:

الجدول (01): مقياس ليكرت الثلاثي المعتمد في الدراسة

البيان	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة	1	2	3

المصدر : عز عبد الفتاح،مقدمة في الإحصاء الوصفي والإستدلالي بإستخدام spss،الجزء الثالث ص 538.

بالنسبة لمقياس ليكرت الثلاثي يكون مجال المتوسط الحسابي المرجح كمايلي:

الجدول رقم (02): يوضح الأوزان المرجحة لمقياس ليكرت

مجال المتوسط الحسابي المرجح	المستوى الموافقله
من 1إلى1.66	قليل
من1.67إلى2.34	متوسط
من2.35إلى 3	مرتفع

بحيث إعتمدنا على الأسلوب الإيجابي لبناء أسئلة الإستمارة، وهذا لتسهيل عملية إدخال البيانات وإجتناب الأخطاء.

المطلب الثاني: منهجية الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى كيفية صياغة الأسئلة المتعلقة بالإستبيان وهدفه،باللإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة وعينة الدراسة وكذا كيفية توزيع الإستمارة حسب البيانات الشخصية للمستجوبين والمتمثلة في الجنس والوظيفة والخبرة المهنية وكذا المستوى العلمي والتخصص.

الفرع الأول: هيكل وهدف الإستبيان

أولا:هيكل الإستبيان

تضمنت إستمارة الإستبيان ثلاثة وعشرون سؤالا، بوبت في أربعة محاور، ولقد تمت صياغة الأسئلة وفق النوع المغلق (ذات البدائل المحددة) المعتمدة في التحليل على مقياس ليكرت الثلاثي، وهذا للوصول بدقة إلى أراء المستجوبين حول المحاور المحددة.وكان هذا النوع من الأسئلة في المحاور الثلاثة الأخيرة أي من المحور الثاني إلى المحور الرابع، كما شملت الإستمارة على مكان فارغ بهدف منح الحرية الكاملة للمستجوب بإدلاء رأيه حول الأسئلة المقدمة أو إنتقاد أو تقديم ملاحظات لم نتمكن من إدراجها،وبالنسبة للمحور الأول تضمن البيانات الشخصية للمستجوبين والتي تعد المخل الرئيسي لمعرفة خصائص المجتمع المدروس وتمكننا من فهم وتحليل البيانات والمعلومات الكمية الأخرى.

ويمكن عرض المحاورالرئيسية للإستمارة فيمايلي:

-المحور الأول: تضمن هذا المحور الأسئلة المتعلقة بشخصية المستجوب من خبرة مهنية ومستوى العلمي ...إلخ، ويحتوي على 5 أسئلة من السؤال الأول إلى السؤال الخامس

-المحور الثاني: تضمن هذا المحور الأسئلة المتعلقة بتوفير النظام المحاسبي المالي لمعلومات مالية ذات قدرة تنبؤية عالية، ويحتوي على 7 أسئلة من السؤال السادس إلى السؤال الثاني عشر

-المحور الثالث: تضمن هذا المحور الأسئلة المحددة للمعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي المعبرة عن الواقع الإقتصادي، ويحتوي على 7 أسئلة من السؤال الثالث عشر إلى السؤال التاسع عشر

-المحور الرابع: تضمن هذا المحور الأسئلة المحددة لمدى توافق النظام المحاسبي المالي مع الفقه المحاسبي الدولي في خاصية القدرة التنبؤية، ويحتوي على 9 أسئلة من السؤال العشرون إلى السؤال الثامن والعشرون

و للتأكد من صدق و ثبات الاستبانة قمنا بحساب معامل ألفا كرونباخ الذي يدل على الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبيان، ويعد معامل ألفا كرونباخ قوي اذا تجاوزت نسبته 0.62.

و بعد حسابنا لمعامل ألفا كرونباخ بلغت نسبته 0.87 وهذه تعتبر مقبولة و تعبر عن ثبات الاستبيان

جدول رقم (03) :معامل ألفا كرونباخ

عدد الأسئلة	ألفا كرونباخ
23	0.873

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ثانيا: هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إسقاط الجانب النظري على الواقع الميداني من خلال تقصي وجهات نظر المكلفين بالدراسات ومدراء الإدارة والمالية وكذا كل من الأكاديميين والأكاديميين المتخصصيين حول مدى قدرة المعلومات المالية على التنبؤ في ظل النظام المحاسبي المالي والفقه المحاسبي الدولي، ويمكن تفصيل أهداف هذه الدراسة حسب محاور الإستبيان إلى مايلي:

-المحور الثاني: يهدف إلى معرفة مدى توفير النظام المحاسبي المالي لمعلومات مالية ذات قدرة تنبؤية عالية، وخصص لإختبار الفرضية الأولى والتي نصها:

-"لا يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية ذات قدرة تنبؤية عالية".

-المحور الثالث: يهدف إلى معرفة مدى توفر النظام المحاسبي المالي على معلومات مالية تعبر عن الواقع الإقتصادي، وخصص لإختبار الفرضية الثانية والتي نصها:

-"لايتوفر النظام المحاسبي المالي على معلومات مالية تعبر عن الواقع الإقتصادي"

-المحور الرابع: يهدف إلى معرفة مدى توافق النظام المحاسبي المالي والفقه المحاسبي الدولي على خاصية القدرة التنبؤية، وخصص لإختبار الفرضية الثالثة والتي نصها:

-"لايتوافق النظام المحاسبي المالي والفقه المحاسبي الدولي على خاصية القدرة التنبؤية"

الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة وعينة الدراسة

أولا:الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي،حيث تم ترميز وإدخال المعطيات إلى الحاسوب باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) نسخة 19 للتوصل إلى مايلي :

1-مقاييس الإحصاء الوصفي وذلك لوصف عينة الدراسة وإظهار خصائصها، وهذه الأساليب هي المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة وترتيب عبارات كل متغير تنازليا؛

-المتوسط الحسابي: وهو المقياس الأوسع استخداما من مقاييس النزعة المركزية ويتم استخدامه لإجابات عينة الدراسةمن اجل تحديد أهمية العبارات الواردة في الاستبيان.

-الانحراف المعياري: يعتبر هذا المقياس من مقاييس التشتت ويستخدم لقياس مدى تشتت الإجابات عن الوسط الحسابي للبيانات.

-التكرارات والنسب المئوية: وذلك لوصف آراء العينة المبحوثة حول متغيرات الدراسة.

2-حساب معامل ألفا كرونباخ لتحديد اتساق الداخلي بين فقرات الاستبيان؛

3- تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للاختبار تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

4-إختبار T (Test T pour échantillon unique) لإختبار فرضيات الدراسة.

ثانيا: عينة الدراسة

1-تحديد مجتمع الدراسة:

يتحدد مجتمع هذه الدراسة الميدانية في الأطراف الأكثر إستخداما وإعتمادا على المعلومات المالية التي تساعدهم في عملية التنبؤ وكذا من لديهم الخبرة العلمية والعملية وعلى إطلاع كافي بموضوع الدراسة، وقد شملت الدراسة مدينة ورقلة، وتتمثل العينة المختارة في كل منا لمكلفين بالدراسات لدى البنك ومدراء الإدارة والمالية وكذا الأكاديميين والأكاديميين المتخصصين الذين ينشطون في حقل المحاسبة والمالية أو متحصلين على شهادات مهنية.

ولغرض إتمام دراستنا، قمنا بإختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، بحيث لم يتم تحديدها بشكل مسبق، إذ قمنا بتوزيع 80 إستمارة، شملت العينة المعنية، والجدول التالي يبين عدد الإستمارات المستلمة والمقبولة:

الجدول رقم (04): يوضح عدد الإستمارات المستلمة والمقبولة

البيان	التكرار	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	80	%100
عدد الإستمارات المستلمة والمقبولة	67	%83.75
عدد الإستمارات المفقودة	13	%16.25

المصدر: من إعداد الطالبة بعد فرز الإستمارات

2-توزيع عينة الدراسة:

جدول رقم(05): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
1	الجنس	ذكر	47	70.1
		أنثى	20	29.9
2	الوظيفة	مكلفين بالدراسات لدى البنك	20	29.9
		مدراء الإدارة والمالية	6	9
		الأكاديميين	16	23.9
		الأكاديميين المتخصصين	25	37.3
3	الخبرة المهنية	أقلمن05سنوات	20	29.9
		من 5 إلى 10 سنوات	25	37.3
		من 10 إلى 15 سنة	6	9
		أكثر من 15 سنة	16	23.9
4	المستوى العلمي	دراسات التدرج	24	35.8
		دراسات مابعد التدرج	19	28.4
		شهادات مهنية	24	35.8
5	التخصص	محاسبة	33	49.3
		مالية	13	19.4
		دراسات متخصصة	21	31.3

المصدر: من اعداد الطالبة وفقا لنتائج الاستبيان

يظهر من الجدول السابق رقم (05) أن أغلب أفراد العينة هم الذكور حيث بلغت نسبتهم (70.1%) مقارنة بالإناث بنسبة (29.9%)من مجموع أفراد العينة،ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى طبيعة نظام العمل ودرجة الإهتمام بموضوع الدراسة.

وفيما يتعلق بمتغير الوظيفة فقد كانت أعلى نسبة لفئتي الأكاديميين والأكاديميين المتخصصين حيث نسبتهما معا (61.2%) يلي ذلك فئتي المكلفين بالدراسات لدى البنك ومدراء الإدارة والمالية حيث كانت نسبتهما معا (38.9%) من أفراد عينة الدراسة ،وهي نتيجة منطقية لأن فئتي الأكاديميين والأكاديميين

المتخصصين تسعيان أكثر للبحث عن المعرفة وإثبات الكفاءة من خلال التجاوب الكبير في الإجابة على عبارات الاستبيان.

وفيما يتعلق بمتغير الخبرة المهنية كانت النسب المئوية متقاربة بعض الشيء، حيث تحصلت فئة (من05 إلى أقل من10سنوات) على أعلى نسبةب واقع (37.3%) يلي ذلك فئة (أقل من 5 سنوات) بنسبة (29.9%) من أفراد عينة الدراسة، وهي نتيجة منطقية لنمو المؤسسة المتزايد وتوظيفها لليد العاملة الشابة والاستثمار فيها فمن خلال جهودها وطاقاتها تحقق المؤسسة المزيد من التقدم والازدهار.

وبالنسبة لمتغير المستوى العلمي لأفراد عينة الدراسة فقد وجد أن هناك تساوي بين نسب المتحصلين على شهادات التدرج والشهادات المتخصصة حيث قدرت بنسبة (35.8%) والمتحصلين على شهادات الدراسات مابعد التدرج نسبتهم أقل بنسبة(28.4%)، هذا المؤشر دال على أن طبيعة نشاط المؤسسات يتطلب بدرجة كبيرة يد عاملة ذو كفاءة عالية (حاملي شهادات دراسات ما بعد التدرج وشهادات متخصصة).

وبالنسبة لمتغير التخصص فقد قدرت أعلى نسبة ب (49.3%) لتخصص المحاسبة وتليها الدراسات المتخصصة حيث بلغت نسبتها (31.3%) بينما تخصص المالية أقل نسبة قدرت ب (19.4%) وهذا ناتج عن كون أهمية تخصص المحاسبة والإهتمام الكبير بهذا المجال الواسع.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض النتائج التي توصلنا إليها وسنقوم بتحليلها.

المطلب الاول:عرض النتائج المتوصل اليها

الفرع الأول:الاحصاءات الوصفية:

1-المحور الثاني: يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية ذات قدرة تنبؤية عالية

الجدول رقم (06):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المستجوبين حول توفير النظام المحاسبي المالي لمعلومات مالية ذات قدرة تنبؤية عالية:

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	يتوفر النظام المحاسبي المالي على إطار تصوري لتكامل عناصر القوائم المالية	2.79	0.508	2	مرتفع
2	يتوفر النظام المحاسبي المالي على إطار تصوري لحجم التفاصيل والشروحات ضمن الملحقات.	2.68	0.556	3	مرتفع
3	يتوفر النظام المحاسبي المالي على إطار تصوري لتحديد الخيارات المحاسبية (إستبعاد الطرق التي لا ينص عليها النظام)	2.56	0.608	6	مرتفع
4	هناك مرونة في اختيار ر بدائل القياس المحاسبي	2.47	0.804	7	مرتفع
5	تعتبر المعلومات المالية أساس يستند عليها في التنبؤ	2.82	0.490	1	مرتفع
6	النظام المحاسبي المالي يوفر تصنيف وظيفي عند إعداد القوائم المالية يساعد على تحديد المسؤوليات وتسهيل اتخاذالقرارات	2.61	0.695	5	مرتفع
7	الميزانية تعد على أساس السنة الحالية و إظهار نشاط السنة السابقة لغرض المقارنة	2.68	0.700	4	مرتفع
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	2.66	0.355	-	مرتفع

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2-المحور الثالث:المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي تعبر عن الواقع الإقتصادي

الجدول رقم (07):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المستجوبين حول المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي تعبر عن الواقع الإقتصادي:

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي تعبر عن هيمنة الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني	2.43	0.763	7	مرتفع
2	المعلومات المالية الناتجة عن ممارسات النظام المحاسبي المالي ملائمة لأداء المؤسسات	2.61	0.673	4	مرتفع
3	قواعد النظام المحاسبي المالي مساعدة على إنتاج معلومات تتوافق مع الظرفية الاقتصادية	2.47	0.659	6	مرتفع
4	الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات مما يسمح بالتقليل من التلاعبات	2.58	0.654	5	مرتفع
5	يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة من جراء المقاربات واتخاذ القرارات	2.67	0.636	3	مرتفع
6	تكييف تقنية المحاسبة وجعلها أكثر ملاءمة لترجمة الأحداث الاقتصادية على مستوى المؤسسة.	2.73	0.538	1	مرتفع
7	المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي تساعد في إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية.	2.73	0.566	2	مرتفع
المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام		2.60	0.386	-	مرتفع

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

3-المحور الرابع:توافق النظام المحاسبي المالي مع الفقه المحاسبي الدولي في خاصية القدرة التنبؤية

الجدول رقم (08):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المستجوبين حول توافق النظام المحاسبي المالي والفقه المحاسبي الدولي في خاصية القدرة التنبؤية:

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	النظام المحاسبي المالي يبسط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة	2.82	0.490	2	مرتفع
2	النظام المحاسبي المالي يوفر إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير الأسعار	2.58	0.699	6	مرتفع
3	النظام المحاسبي الماليوفر التجانس و التوحيد في العمل المحاسبي	2.67	0.636	4	مرتفع
4	النظام المحاسبي المالي يسهل مختلف المعاملات المالية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية	2.55	0.657	7	مرتفع
5	النظام المحاسبي المالي جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية	2.52	0.682	8	مرتفع
6	النظام المحاسبي المالي يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي	2.67	0.612	3	مرتفع
7	النظام المحاسبي المالي قائم على توحيد الطرق والإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة	2.83	0.479	1	مرتفع
8	النظام المحاسبي المالي يساهم في تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية	2.62	0.623	5	مرتفع
9	النظام المحاسبي المالي يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب	2.38	0.777	9	مرتفع
المتوسطالحسابي والإنحراف المعياري العام		2.63	0.382	-	مرتفع

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الفرع الثاني :نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

الجدول رقم (09): يوضح نتيجة تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA)بين نظرة العاملين المستجوبين للقدرة التنبؤية للمعلومات المالية تبعا للمتغيرات المستقلة:

المتغيرات المستقلة	قيمة مستوى الدلالة	الملاحظة
الجنس	0.22	لاتوجد
الوظيفة	0.033	توجد
الخبرة المهنية	0.9	لاتوجد
المستوى العلمي	0.048	توجد
التخصص	0.15	لاتوجد

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

التحليل:

-من خلال ملاحظتنا لنتائج تحليل التباين الأحادي نستخلص بأنه عند قيم مستوى الدلالة المتعلقة بكل من المتغيرات (الجنس والخبرة المهنية والتخصص) عدم وجود فروقات بالنسبة لإجابات المستجوبين وهذا لأن القيم التي إستخرجناها من برنامج spss فاقت 0.05 أي قبول فرضيات العدم ورفض الفرضيات البديلة،ولكن هناك فروقات بالنسبة لكل من المتغيرين الوظيفة والمستوى العلمي حيث قدرت قيمتهما على التوالي:0.033 و 0.048 وذلك ناتج عن مجموعة من الأسباب نذكر منها:

- بيئات العمل ودرجة إتخاذ القرار تختلف بالنسبة لمتغير الوظيفة.

- المستوى العلمي ودرجة التفاوت في المعارف .

وعليه فإننا نقبل فرضيتي البديل ونرفض فرضيتي العدم بالنسبة للمتغيرين.

المطلب الثاني: تحليل النتائج وإختبار الفرضيات

الفرع الأول: تحليل محاور الإستبيان

1-يتضح من خلال مطالعتنا للبيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (6) أن المتوسطات الحسابية للمحور الثاني قد تراوحت مابين (2.79-2.47) مقارنةبمتوسطها الحسابي العام الذي بلغ (2.66) أما فيما يخص الإنحرافات المعيارية لها فقد تراوحت مابين (0.804-0.490) مقارنة بإنحرافها المعياري العام الذي بلغ(0.355).

وإن العبارة الخامسة والتي تنص على"تعتبر المعلومات المالية أساس يستند عليها في التنبؤ" وكذا العبارة الأولى والتي نصت على "يتوفر النظام المحاسبي المالي على إطار تصوري لتكامل عناصر القوائم المالية"هما العبارتين الأعلى بين متوسطات الإجابات وبمتوسط حسابي بلغ بالتتالي (2.82) و(2.79)،وإنحراف معياري بلغ (0.490) و(0.508)، بينما العبارة الرابعة"هناك مرونة في إختيار بدائل القياس المحاسبي"هي الأقل بين متوسطات الإجابات بمتوسط حسابي بلغ (2.47) وإنحراف معياري(0.804)،ومن خلال الجدول يتضح لنا أن المتوسطات الحسابية لأغلب عبارات هذا المحور جاءت بمستوى درجة مرتفعة مما يدل على أن النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات مالية ذات قدرة تنبؤية عالية.

2-يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (7) أن المتوسطات الحسابية للمحور الثاني قد تراوحت مابين (2.73-2.43) مقارنةبمتوسطها الحسابي العام الذي بلغ (2.60) أما فيما يخص الإنحرافات المعيارية لها فقد تراوحت مابين (0.538-0.763) مقارنة بإنحرافها المعياري العام الذي بلغ(0.386).

وإن العبارة السادسة والتي تنص على"تكييف تقنية المحاسبة وجعلها أكثر ملائمة لترجمة الأحداث الإقتصادية على مستوى المؤسسة" وكذا العبارة السابعة والتي تنص على أن "المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي تساعد في إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية"هما العبارتين الأعلى بين متوسطات الإجابات وبمتوسط حسابي بلغ (2.73)،وإنحراف معياري بلغ (0.538) و(0.566) على التوالي، بينما العبارة الأولى"المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي تعبر عن هيمنة الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني"هي الأقل بين متوسطات الإجابات بمتوسط حسابي بلغ (2.43) وإنحراف معياري(0.763)،ومن

خلال الجدول يتضح لنا أن المتوسطات الحسابية لفقارات هذا المحور جاءت مرتفعة المستوى مما يدل على أن المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي تعبر عن الواقع الإقتصادي.

3-يتضح لنا من خلال البيانات التي وردت في الجدول رقم (8) أن المتوسطات الحسابية للمحور الرابع قد تراوحت مابين (2.38-2.83) مقارنة بمتوسطها الحسابي العام الذي بلغ (2.63)،أما فيما يتعلق بالإنحرافات المعيارية لها فقد تراوحت مابين (0.479-0.777) مقارنةبإنحرافها المعياري العام الذي بلغ(0.382).

وإن العبارة السابعة والتي تنص على"النظام المحاسبي المالي قائم على توحيد الطرق والإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة" وكذا العبارة الأولى والتي تنص على أن " النظام المحاسبي المالي يبسط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة "هما العبارتين الأعلى بين متوسطات الإجابات وبمتوسط حسابي بلغ (2.83)و(2.82) وإنحراف معياري بلغ (0.479) و(0.490) على التوالي، بينما العبارة التاسعة"النظام المحاسبي المالي يشجع الإستثمار الأجنبي المباشر نظرا لإستجابته لإحتياجات المستثمرين الأجانب "هي الأقل بين متوسطات الإجاباتهذا المحور بمتوسط حسابي بلغ (2.38) وإنحراف معياري(0.777)،ومن خلال الجدول يتضح لنا أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور جاءت أيضا مرتفعة المستوى مما يدل على أن هناك توافق بين النظام المحاسبي المالي والفقه المحاسبي الدولي في خاصية القدرة التنبؤية بدرجة مرتفعة.

الفرع الثاني: إختبار الفرضيات

تم إختبار صحة الفرضيات بإختبار (Test-T pour échantillon unique) الجدول في الملحق رقم 9:

أولا:إختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

H0:"لايوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية ذات قدرة تنبؤية عالية"

H1:"يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية ذات قدرة تنبؤية عالية"

تم إختبار صحة الفرضية من خلال إختبارT عند مستوى دلالة (0.05) بحيث يتضح أن قيمة مستوى الدلالة

للمحور الثاني بلغت (0.000) أي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة وبالتالي رفض الفرضية العدمية (الصفرية) الأولى وقبول الفرضية البديلة الثانية التي مفادها"يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية ذات قدرة تنبؤية عالية".

ثانيا:إختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

H0:"المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي لا تعبر عن الواقع الإقتصادي"

H1:"المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي الماليلا تعبر عن الواقع الإقتصادي "

تم إختبار صحة الفرضية من خلال إختبارT عند مستوى دلالة (0.05) بحيث يتضح أن قيمة مستوى الدلالة

للمحور الثالث بلغت (0.000) أي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة وبالتالي رفض الفرضية العدمية (الصفرية) الأولى وقبول الفرضية البديلة الثانية التي مفادها"المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي الماليلا تعبر عن الواقع الإقتصادي ".

ثالثا:إختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:

H0:"لا يتوافق النظام المحاسبي المالي مع الفقه المحاسبي الدولي في خاصية القدرة التنبؤية "

H1:"يتوافق النظام المحاسبي المالي مع الفقه المحاسبي الدولي في خاصية القدرة التنبؤية "

تم إختبار صحة الفرضية من خلال إختبارT عند مستوى دلالة (0.05) بحيث يتضح أن قيمة مستوى الدلالة

للمحور الرابع بلغت (0.000) أي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة وبالتالي رفض الفرضية العدمية (الصفرية) الأولى وقبول الفرضية البديلة الثانية التي مفادها"يتوافق النظام المحاسبي المالي مع الفقه المحاسبي الدولي في خاصية القدرة التنبؤية".

خلاصة الفصل:

بعد ما تعرضنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري حاولنا إسقاطه على الجانب التطبيقي من خلال هذا الفصل وذلك من خلال عينة من المستجوبين العاملين في مدينة ورقلة وذلك قصد الإطلاع أكثر على موضوع دراستنا فإستعنا بالإستبيان كأداة أساسية خصصناها لمعرفة أراء أفراد العينة حول قدرة المعلومات المالية على التنبؤ وفقا النظام المحاسبي المالي والفقه المحاسبي الدولي في المؤسسات.

وقد توصلنا من خلال الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج أهمها أن النظام المحاسبي المالي يوفر هذه المعلومات المالية ذات القدرة التنبؤية العالية وكذا توافقه مع الفقه المحاسبي الدولي، وهذا ما يفسر فعالية النظام من جانب المعاملات والإجراءات المحاسبية المتبعة حسب رأي أفراد عينة الدراسة وهذا راجع إلى وجود تأطير وتكوين للعاملين.

الخاتمة

خـــاتـــمة:

تضمن موضوع البحث القدرة التنبؤية للمعلومات المالية على ضوء النظام المحاسبي المالي والفقه المحاسبي الدولي من خلاله حاولنا معالجة الإشكالية العامة والمتمثلة في مدى قدرة المعلومات المالية في التنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي والفقه المحاسبي الدولي. وهذا من خلال معرفة مدى توفير النظام المحاسبي المالي لمعلومات مالية ذات قدرة تنبؤية عالية معبرة عن الواقع الإقتصادي وكذا التوافق بين النظام المحاسبي المالي والفقه المحاسبي الدولي في خاصية القدرة التنبؤية.

وحرصا على تحقيق أهداف الدراسة ولإثبات الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، تناولنا في الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي والنظري لكل من المعلومات المالية والفقه المحاسبي الدولي على التوالي، تم التعرض إلى تعريف المعلومات المالية وخصائصها وكذا خصائص القوائم المالية والمعلومة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى النظرية المحاسبية الحديثة ومعايير المحاسبة الدولية.

أما المبحث الثاني فخصص للدراسات السابقة.

بينما الفصل الثاني تطرقنا فيه للدراسة الميدانية من خلال الإستبيان الموجه للأفراد المهتمين بمجال المحاسبة أو بالأحرى من هم على إطلاع كافي بموضوع الدراسة.

وعليه يمكن إبراز أهم نتائج الدراسة والتوصيات والأفاق فيمايلي:

نتائج إختبار الفرضيات:

1–بالنسبة للفرضية الأولى والمتمثلة في "توفير النظام المحاسبي المالي لمعلومات مالية ذات قدرة تنبؤية عالية"، تم إثباتها من خلال النتائج التالية:

–يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تمتاز بقيمة تنبؤية عالية تمكن مستخدميها من التنبؤ مسبقا بالنتائج المستقبلية.

– يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية مفهومة وذلك من خلال التسجيل المحاسبي للأحداث الإقتصادية.

2–بالنسبة للفرضية الثانية والمتمثلة في "المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي تعبر عن الواقع الإقتصادي"،تم إثباتها وذلك من خلال النتائج التالية:

–يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة من جراء المقاربات وإتخاذ القرارات.

–المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي تساعد في إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية.

–يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية قابلة للمقارنة وذلك بتوفيره لمعلومات مالية تخص الدورات السابقة.

3–بالنسبة للفرضية الثالثة والمتمثلة في "يتوافق النظام المحاسبي المالي مع الفقه المحاسبي الدولي في خاصية القدرة التنبؤية"، فقد تم إثباتها من خلال النتائج التالية:

–تبني النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبية الدولية جعله يولي إهتماما كبيرا للأطراف المستخدمة للمعلومة المالية.

–النظام المحاسبي المالي يبسط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة

.

- **توصيات البحث:**

بناءا على النتائج التي تحصلنا عليها في ضوء هذه الدراسة نقترح مجموعة من التوصيات:

-لابد من وجود سوق مالي (بورصة) نشط من أجل إستخدام المعلومات المالية بشكل إيجابي أفضل.

-ضرورة إيلاء المؤسسات الإقتصادية أهمية أكبر حول أهمية توفير معلومات مالية يعتمد عليها في التنبؤ.

-إصلاح إقتصادي يشمل إعادة هيكلة نظام الإقتصاد الجزائري بما يتلائم مع المتغيرات الإقتصادية العالمية خصوصا بعد تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية.

- **أفاق البحث:**

في ختام هذه الدراسة تبين لنا أن هناك الكثير من المحاور التي تستحق المزيد من البحث والدراسة نذكر أهمها:

-دراسة قياسية للقدرة التنبؤية للمعلومات المالية بالإعتماد على مجموعة مؤشرات مالية (سوق البورصة).

-دراسة جدوى القوائم المالية المقدمة بغرض القرض (دراسة تحليلية).

قائمة المراجع

قائـــــمة المراجــع

1-المراجع باللغة العربية:

أ-الكتب

1-عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل، الكويت،1991.

2-أ.د.وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،2007.

3-محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2005.

4-محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، 2008.

5-محمد سمير الصبان وأخرون، دراسات في المحاسبة المالية المتوسطة، دار الجامعة، 81 شارع زكرياء، غنيم تاينس سابقا، مصر، الطبعة الأولى،2001.

6-رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير-دراسة معمقة في نظرية المحاسبة،دار وائل للنشر، الطبعة الثانية،2006.

7-وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية،دار الجامعة الجديدة الإسكندرية،الطبعة الثانية،2004.

ب-الرسائل الجامعية:

8-ناصر علي المجهلي،خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها على إتخاذ القرارات،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2009.

9-بدر الزمان خمقاني، رسالة ماجستير بعنوان "فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية"،قسم العلوم التجارية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012.

10-عبد الناصر نور،طلال الجحاوي،المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية،متطلبات التوافق والتطبيق، جامعة الإسراء،عمان،2003

11-تيقاوي العربي،النظام المحاسبي الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق في البيئة الجزائرية،بحث مقدم في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة معايير محاسبة الدولية ومعايير المراجعة الدولية:التحدي، جامعة سعد دحلب،البليدة،يومي 13و14 ديسمبر2011.

12-عزو خليف عزيز"المحتوى الإعلامي للقوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية،دراسة مقارنة مع النظام المحاسبي الموحد،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الإقتصاد،جامعة حلب،سوريا،2006.

13- عبد القادر دشاش"أثر المعلومات المالية على ترشيد القرارات الإستثمارية،دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012-2013

14-صديقي فؤاد"فعالية الإتصال المالي في النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر"،مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية،تخصص إقتصاد وتسيير مؤسسات،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2009-2010.

ج-المراسيم والقوانين:

15- المادة 03 من قانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007،الجزائر.

16-المادة 02 و08 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المنظم لكيفية تطبيق بعض المواد الواردة في القانون 07-11 من النظام المحاسبي المالي.

2-المراجع الأجنبية:

17-http://fr.wikipedia.org/wik/information.le 10/02/2016.

18- Paul Amadien. Véronique Bessière .Analyse de l'information Financière: Diaymostic, Evaluation, Prévision et risque, Edition Economica, 2007.

19- Kenneth s. Most, Accounting theory, 2 nd Ed, Grid Publishing, Inc.

20-Ahmad N. Accounting Information Characteristics Gap : Evidence from Jordan, International Management Review, Volume. 3No. 2; 2007.

21-M.Dastgir ,H.Sajady, Evaluation of the Effectiveness of AccountingInformation Systems, International Journal of Information Science , Technology , Volume 6, Number 2 July, December, 2008.

22-Ana Lalevic Filipovic:" Revised Qualitativeof Financial Statements as Precondition for Strengthening Information Power on Capital Market" 2012.

23- Pascal Dumontier et Randa Margraoui L'adoption des IFRS améliore-t-elle le contenu des chiffres comptables 2007

24- Joanne Horton, George Serafeim and Ioanna Serafeim Does

Mandatory IFRS Adoption Improuve the Information Environnement

(2010)

الملاحق

الملحق رقم 1: قائمة الإستقصاء

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
التخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

استمارة استبيان

أخي الفاضل أختي الفاضلة

تحية طيبة وبعد :

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الإستبيان بهدف الحصول على أرائكم ومقترحاتكم فيما يتعلق بالجانب الميداني الخاص بمذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر بعنوان: ***القدرة التنبؤية للمعلومات المالية دراسة تحليلية إنتقادية على ضوء النظام المحاسبي المالي والفقه المحاسبي الدولي*** * ونرجوا منكم الإجابة بصدق عن أسئلة الاستبيان المكون من أربعة محاور، من وجهة نظركم حول الموضوع، وذلك بوضع علامة (X)

في الخانة المناسبة، ونحيطكم علما أن إجابتكم ستحضى بالسرية ولن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

كما نعلمكم أنه لمن دواعي سرورنا أن نطلعكم على نتائج هذا البحث ، إن توفرت رغبتكم في ذلك.

تقبلوا منا فائق الإحترام والتقدير،شاكرين لكم تعاونكم وتخصيص جزء من وقتكم، بما يخدم البحث العلمي.

الباحثة : هبال ربيعة

المحور الأول: البيانات الشخصية للمستجوب

1-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2-الوظيفة: مكلفين بالدراسات لدى البنك ☐ مدراءالإدارة والمالية ☐ الأكاديميين ☐ أكاديمي متخصص ☐

3-الخبرة المهنية:

اقل من 5سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ من 10 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

4-المستوى العلمي: دراسات التدرج ☐ دراسات مابعد التدرج ☐ شهادات مهنية ☐

5-حسب التخصص: محاسبة ☐ مالية ☐ دراسات متخصصة ☐

المحور الثاني:يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية ذات قدرة تنبؤية عالية

العبارة	غير موافق	محايد	موافق
1- يتوفر النظام المحاسبي المالي على إطار تصوري لتكامل عناصر القوائم المالية			
2- يتوفر النظام المحاسبي المالي على إطار تصوري لحجم التفاصيل و الشروحات ضمن الملحقات			
3- يتوفر النظام المحاسبي المالي على إطار تصوري لتحديد الخيارات المحاسبية (إستبعاد الطرق التي لا ينص عليها النظام)			
4- هناك مرونة في اختيار ر بدائل القياس المحاسبي			
5- تعتبر المعلومات المالية أساس يستند عليها في التنبؤ			
6- النظام المحاسبي المالي يوفر تصنيف وظيفي عند إعداد القوائم المالية يساعد على تحديد المسؤوليات وتسهيل اتخاذ القرارات			
7- الميزانية تعد على أساس السنة الحالية و إظهار نشاط السنة السابقة لغرض المقارنة			

المحور الثاني : المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي تعبر عن الواقع الإقتصادي

العبارة	غير موافق	محايد	موافق
1- المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي تعبر عن هيمنة الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني			
2- المعلومات المالية الناتجة عن ممارسات النظام المحاسبي المالي ملائمة لأداء المؤسسات			
3- قواعد النظام المحاسبي المالي مساعدة على إنتاج معلومات تتوافق مع الظرفية الاقتصادية			
4- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات مما يسمح بالتقليل من التلاعبات			
5 يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة من جراء المقاربات واتخاذ القرارات			
6- تكييف تقنية المحاسبة وجعلها أكثر ملاءمة لترجمة الأحداث الاقتصادية على مستوى المؤسسة.			
7- المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي تساعد في إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية .			

المحور الرابع: توافق النظام المحاسبي المالي مع الفقه المحاسبي الدولي في خاصية القدرة التنبؤية

العبارة	غير موافق	محايد	موافق
1- النظام المحاسبي المالي يبسط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة			
2-. النظام المحاسبي المالي يوفر إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير الأسعار			
3- النظام المحاسبي المالي يوفر التجانس و التوحيد في العمل المحاسبي.			
4- النظام المحاسبي المالي يسهل مختلف المعاملات المالية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية			
5- النظام المحاسبي المالي جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية			
6- النظام المحاسبي المالي يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي			
7- النظام المحاسبي المالي قائم على توحيد الطرق والإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة			
8- النظام المحاسبي المالي يساهم في تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية			
9- النظام المحاسبي المالي يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب			

أرجو التكرم بذكر ما تجده مناسبا لتقييم مستوى القدرة التنبؤية للمعلومات المالية المقدمة من النظام المحاسبي المالي والفقه المحاسبي الدولي والتي لم يتم ذكرها ضمن الأسئلة السابقة:

.....

.....

.....

و إن وجد أي إستفسار حول الإستبيان يرجى عدم التردد في الإتصال بالباحثة على البريد الإلكتروني التالي:

(rbrh92@gmail.com)

السلام مسك الختام

الملحق رقم 2: قائمة الأساتذة المحكمين للإستبيان

الإسم واللقب	طريقة الإتصال
أ/محمد البشير غوالي	المقابلة الشخصية
أ/سويسي هواري	المقابلة الشخصية
أ/عبدالله مايو	المقابلة الشخصية
أ/عبدالقادر دشاش	المقابلة الشخصية
أ/رشيد مناصرية	المقابلة الشخصية

الملحق رقم 3:مخرجات التكرارات والنسب المئوية للبيانات الشخصية للمستجوبين وعبارات الإستبيان

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	47	70.1	70.1	70.1
	أنثى	20	29.9	29.9	100.0
	Total	67	100.0	100.0	

الوظيفة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مكلفين بالدراسات لدى البنك	20	29.9	29.9	29.9
	مدراء الإدارة والمالية	6	9.0	9.0	38.8
	الأكاديميين	16	23.9	23.9	62.7
	أكاديمي متخصص	25	37.3	37.3	100.0
	Total	67	100.0	100.0	

الخبرة المهنية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	20	29.9	29.9	29.9
	من 5 إلى 10 سنوات	25	37.3	37.3	67.2
	من 10 إلى 15 سنة	6	9.0	9.0	76.1
	أكثر من 15 سنة	16	23.9	23.9	100.0
	Total	67	100.0	100.0	

المستوى العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	دراسات التدرج	24	35.8	35.8	35.8
	دراسات مابعد التدرج	19	28.4	28.4	64.2
	شهادات مهنية	24	35.8	35.8	100.0
	Total	67	100.0	100.0	

التخصص

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسبة	33	49.3	49.3	49.3
	مالية	13	19.4	19.4	68.7
	دراسات متخصصة	21	31.3	31.3	100.0
	Total	67	100.0	100.0	

Q1

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	4,5	4,5	4,5
	محايد	8	11,9	11,9	16,4
	موافق	56	83,6	83,6	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

Q2

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	4,5	4,5	4,5
	محايد	15	22,4	22,4	26,9
	موافق	49	73,1	73,1	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

Q3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	6,0	6,0	6,0

	محايد	21	31,3	31,3	37,3
	موافق	42	62,7	62,7	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

Q4

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	13	19,4	19,4	19,4
	محايد	9	13,4	13,4	32,8
	موافق	45	67,2	67,2	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

Q5

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	4,5	4,5	4,5
	محايد	6	9,0	9,0	13,4
	موافق	58	86,6	86,6	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

Q6

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	8	11,9	11,9	11,9
	محايد	10	14,9	14,9	26,9
	موافق	49	73,1	73,1	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

Q7

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	9	13,4	13,4	13,4
	محايد	3	4,5	4,5	17,9
	موافق	55	82,1	82,1	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

Q8

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	غير موافق	11	16,4	16,4	16,4
	محايد	16	23,9	23,9	40,3
	موافق	40	59,7	59,7	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

Q9

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	7	10,4	10,4	10,4
	محايد	12	17,9	17,9	28,4
	موافق	48	71,6	71,6	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

Q10

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	9,0	9,0	9,0
	محايد	23	34,3	34,3	43,3
	موافق	38	56,7	56,7	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

Q11

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	9,0	9,0	9,0
	محايد	16	23,9	23,9	32,8
	موافق	45	67,2	67,2	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

Q12

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	9,0	9,0	9,0
	محايد	10	14,9	14,9	23,9
	موافق	51	76,1	76,1	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

Q13

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	4,5	4,5	4,5
	محايد	12	17,9	17,9	22,4
	موافق	52	77,6	77,6	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

Q14

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	6,0	6,0	6,0
	محايد	10	14,9	14,9	20,9
	موافق	53	79,1	79,1	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

Q15

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	4,5	4,5	4,5
	محايد	6	9,0	9,0	13,4
	موافق	58	86,6	86,6	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

Q16

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	8	11,9	11,9	11,9
	محايد	12	17,9	17,9	29,9
	موافق	47	70,1	70,1	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

Q17

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	9,0	9,0	9,0
	محايد	10	14,9	14,9	23,9
	موافق	51	76,1	76,1	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

Q18

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	9,0	9,0	9,0
	محايد	18	26,9	26,9	35,8
	موافق	43	64,2	64,2	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

Q19

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	7	10,4	10,4	10,4
	محايد	18	26,9	26,9	37,3
	موافق	42	62,7	62,7	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

Q20

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	7,5	7,5	7,5
	محايد	12	17,9	17,9	25,4
	موافق	50	74,6	74,6	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

Q21

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	4,5	4,5	4,5
	محايد	5	7,5	7,5	11,9
	موافق	59	88,1	88,1	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

Q22

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	7,5	7,5	7,5
	محايد	15	22,4	22,4	29,9
	موافق	47	70,1	70,1	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

Q23

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	12	17,9	17,9	17,9
	محايد	17	25,4	25,4	43,3
	موافق	38	56,7	56,7	100,0
	Total	67	100,0	100,0	

الملحق رقم 4: يوضح المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية المتعلقة بالمحور الثاني

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
1- يتوفر النظام المحاسبي المالي على إطار تصوري لتكامل عناصر القوائم المالية	67	2.7910	.50863
2- يتوفر النظام المحاسبي المالي على إطار تصوري لحجم التفاصيل و الشروحات ضمن الملحقات	67	2.6866	.55620
3- يتوفر النظام المحاسبي المالي على إطار تصوري لتحديد الخيارات المحاسبية (إستبعاد الطرق التي لا ينص عليها النظام)	67	2.5672	.60862
4- هناك مرونة في اختيار ر بدائل القياس المحاسبي	67	2.4776	.80450
5- تعتبر المعلومات المالية أساس يستند عليها في التنبؤ	67	2.8209	.49006
6- النظام المحاسبي المالي يوفر تصنيف وظيفي عند إعداد القوائم المالية يساعد على تحديد المسؤوليات وتسهيل اتخاذ القرارات	67	2.6119	.69534
7- الميزانية تعد على أساس السنة الحالية و إظهار نشاط السنة السابقة لغرض المقارنة	67	2.6866	.70084
المحور الثاني:يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية ذات قدرة تنبؤية عالية	67	2.6631	.35580
N valide (listwise)	67		

الملحق رقم 5: يوضح المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية المتعلقة بالمحور الثاني

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
1- المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي تعبر عن هيمنة الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني	67	2.4328	.76324
2- المعلومات المالية الناتجة عن ممارسات النظام المحاسبي المالي ملائمة لأداء المؤسسات	67	2.6119	.67319
3- قواعد النظام المحاسبي المالي مساعدة على إنتاج معلومات تتوافق مع الظرفية الاقتصادية	67	2.4776	.65962
4- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات مما يسمح بالتقليل من التلاعبات	67	2.5821	.65480
5 يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة من جراء المقاربات واتخاذ القرارات	67	2.6716	.63694
6- تكييف تقنية المحاسبة وجعلها أكثر ملاءمة لترجمة الأحداث الاقتصادية على مستوى المؤسسة.	67	2.7313	.53886
7- المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي تساعد في إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية.	67	2.7313	.56628
المحور الثالث:المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي تعبر عن الواقع الإقتصادي.	67	2.6655	.38693
N valide (listwise)	67		

الملحق رقم 6 : يوضح المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية المتعلقة بالمحور الرابع

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
1- النظام المحاسبي المالي يبسط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة	67	2.8209	.49006
2-. النظام المحاسبي المالي يوفر إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير الأسعار	67	2.5821	.69955
3- النظام المحاسبي المالي يوفر التجانس و التوحيد في العمل المحاسبي.	67	2.6716	.63694
4- النظام المحاسبي المالي يسهل مختلف المعاملات المالية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية	67	2.5522	.65790
5- النظام المحاسبي المالي جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية	67	2.5224	.68220
6- النظام المحاسبي المالي يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي	67	2.6716	.61270
7- النظام المحاسبي المالي قائم على توحيد الطرق والإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة	67	2.8358	.47980
8- النظام المحاسبي المالي يساهم في تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية	67	2.6269	.62367
9- النظام المحاسبي المالي يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب	67	2.3881	.77763
المحور الرابع: توافق النظام المحاسبى المالى مع الفقه المحاسبى الدولى فى خاصية القدرة التنبؤية	67	2.6302	.38216
N valide (listwise)	67		

الملحق رقم 7:معلم إتساق ألفا كرونبخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.873	23

الملحق رقم 8:تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لأراء المستجوبين تبعا للمتغيرات الشخصية

أولا:الجنس

ANOVA

الاجابة الكلية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.158	1	.158	1.495	.226
Intra-groupes	6.875	65	.106		
Total	7.033	66			

ثانيا:الوظيفة

ANOVA

الاجابة الكلية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.902	3	.301	3.089	**.033**
Intra-groupes	6.131	63	.097		
Total	7.033	66			

ثالثا:الخبرة المهنية

ANOVA

الاجابة الكلية

	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.034	3	.011	.101	.959
Intra-groupes	6.999	63	.111		
Total	7.033	66			

رابعا:المستوى العلمي

ANOVA

الاجابة الكلية

	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.637	2	.319	3.188	**.048**
Intra-groupes	6.396	64	.100		
Total	7.033	66			

خامسا: التخصص

ANOVA

الاجابة الكلية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.400	2	.200	1.931	.153
Intra-groupes	6.633	64	.104		
Total	7.033	66			

الملحق رقم 9: يوضح نتائج إختبار(Test–t) للمحاور الثلاثة

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 2					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
المحور الأول	15,255	66	**,000**	,66311	,5763	,7499
المحور الثاني	13,876	66	**,000**	,66098	,5659	,7561
المحور الثالث	13,081	66	**,000**	,63753	,5402	,7348

-الفهرس-

الإهداء	**III**
شكر وعرفان	**IV**
الملخص	**V**
قائمة المحتويات	**VI**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الملاحق	**VIII**
المقدمة العامة	ب
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية للقدرة التنبؤية للمعلومات المالية.	
تمهيد الفصل	7
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة	8
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمعلومات المالية	8
الفرع الأول: تعريف المعلومات المالية	8
الفرع الثاني: خصائص المعلومات المالية	10
المطلب الثاني: المعلومات المالية في ظل النظام المحاسبي المالي	14
الفرع الأول : تعريف المعلومة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي	14
الفرع الثاني : خصائص القوائم المالية والمعلومة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي	15
المطلب الثالث: الإطار النظري للفقه المحاسبي الدولي	16

الفرع الأول: الإطار العام للنظرية المحاسبية الحديثة	16
الفرع الثاني: معايير المحاسبة الدولية	18
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للقدرة التنبؤية للمعلومات المالية	19
المطلب الأول: الدراسات السابقة للموضوع	19
الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية	19
الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	22
المطلب الثاني: مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	25
الفرع الأول:من حيث إشكالية الدراسة	25
الفرع الثاني:من حيث عينة الدراسة	25
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد الفصل	28
المبحث الأول: الطريقة و الأدوات	29
المطلب الأول: مراحل إعداد الإستبيان	29
الفرع الأول:تصميم إستمارة الإستبيان	29
الفرع الثاني: نشر ومعالجة إستمارة الإستبيان	30
المطلب الثاني: منهجية الدراسة	32
الفرع الأول:هيكل وهدف الدراسة	32

الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة وعينة الدراسة	34
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج	38
المطلب الأول: عرض النتائج المتوصل إليها	38
الفرع الأول: الإحصاءات الوصفية	38
الفرع الثاني: نتائج تحليل التباين الأحادي	41
المطلب الثاني:تحليل النتائج وإختبار الفرضيات	42
الفرع الأول:تحليل نتائج محاور الإستبيان	42
الفرع الثاني: إختبار الفرضيات	43
خلاصة الفصل	45
الخاتمة العامة	47
المراجع	51
الملاحق	55
الفهرس	69